الجزء الثاني

شروط السلام: دبلوماسية القرن الحادي والعشرين

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

الكلمات وحدها خير مؤكد

وليام بتلر يتس (W. B. Yeats) "أغنية الراعي السعيد"

إن هذا عالم خطير وسوف يغدو أشد خطورة. إن خطري الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل قد أوجدا لنا بيئة أمنية متغيرة تغيرا جذرياً. وسوف يجلب النزاع خسارة أكبر من أي وقت مضى. من المهم أن نبدأ الآن في البحث عن حلول سياسية لمشكلاتنا ومشكلات الآخرين. في الماضي، كان يكفي لأمة من الأمم الاعتناء بنفسها، أما اليوم فلم يعد ذلك كافياً. في عصر من العولمة، ما من بلد له صفة الجزيرة المنعزلة عن العالم. إن الأزمات في كشمير أو الشرق الأوسط أو شبه الجزيرة الكورية تؤثر على الأمن في كل قارة وهي موضع اهتمام الجميع.

إن الحلين القديمين لمشكلات النظام الدولي - وهما التوازن أو الهيمنة - لا يبدوان جذابين. فإذا كان التوازن سيعني التوازن بين عدد متزايد من الدول الحائزة على أسلحة نووية أو

غيرها من أسلحة الدمار الشامل، عندئذ يرجح أن يكون التوازن مشكلة أكثر منه حلاً. في الماضي، اعتمد توازن القوى على حروب تندلع من حين لآخر لإعادة توازن النظام أو لردع المعتدين، غير أن هذا لم يعد مقبولاً في عصر نووي.

إن بديل الهيمنة ليس أفضل بالضرورة. إن إحدى وسائل التأكد من عدم انتشار مثل تلك الأسلحة قد تكون ترسيخ هيمنة حميدة للولايات المتحدة، ولكن من شأن ذلك أيضا أن يطرح العديد من المشكلات وأن يحل القليل من المشكلات. لعل المهمة أكبر من أن تضطلع بها دولة بمفردها. ومهما كانت الهيمنة حميدة، فإنها سوف تسبب استياءً أو خوفاً. وسوف ينجم عن هذا مزيد من الإرهاب وربما مزيد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وحتى هيمنة أوسع تشمل أوربة واليابان، في حين أنها أكثر ليونة عند الأطراف، فإنها لن تبدو مختلفة جدا لتلك الدول الموجودة في الطرف المتلقي لاهتماماتها.

في حال عدم تمكن التوازن أو الهيمنة من توفير الأمن، عندئذ لا بد من العثور على حل آخر. لقد وصف الجزء الأول من هذا الكتاب البديل الذي تطور في أوربة بعد الحرب: مجموعة دول ما بعد وطنية وما بعد إمبريالية تعيش معاً في

حالة من الاستقرار والأمن غير مسبوقة تاريخياً. إن شيئاً كهذا، إذا ما أمكن تحقيقه، سوف يلزم على نطاق دولي - بداية مجتمع دولي حقيقي. وستكشف هذه المقالة الصعوبات في تحقيق هذا.

الجنود والدبلوماسيون، يحاولون في النهاية القيام بالشيء نفسه: تغيير أذهان الآخرين. وكلاهما عرضة للمشكلات نفسها: عدم معرفة ماذا يدور في تلك الأذهان وكيف سيكون رد فعلها حين تحاول تغييرها.

يمكن أن تكون الأخطاء في السياسة الخارجية كارثية تماماً مثل الأخطاء في الحرب. يصعب أحيانا التمييز بين الاثنتين. إن خسارة بريطانيا لمستعمراتها الأمريكية في القرن الثامن عشر كانت في المقام الأول فشلاً سياسياً تجلى في نهاية المطاف بأعمال عسكرية. هل كانت حرب فيتنام فشلاً عسكرياً أم فشلاً في السياسة الخارجية؟ لربما الاثنان معاً، ولكن الفشل السياسي جاء أولاً. وعلى نقيض ذلك، كانت الطريقة التي عالج بها الرئيس كنيدي أزمة الصواريخ الكوبية انتصاراً دبلوماسياً، ولكنها كانت أيضاً انتصاراً عسكرياً، لأن القوة كانت جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيته. وكانت المجزرة التي ارتكبتها الميليشيات الصربية ضد

البوسنيين في سربرنتشا فشلاً دبلوماسياً وعسكرياً على السواء، وإن المفاوضات التي جرت في دايتون (Dayton) والتي وضعت حداً للحرب في البوسنة، كانت نجاحاً للدبلوماسية، بل للقوة العسكرية أيضاً. حين لا تستهدف الدبلوماسية تجنب الحرب، فإن هدفها هو اختيار خوض الحرب الملائمة في الوقت الملائم مع الحلفاء الملائمين. إنها خطيرة قطعاً تماماً مثل خطورة الحرب.

ولكن بينما يحاول الجنود المحترفون، كمسألة روتين تقريباً، التعلم من دروس الماضي، فإن الجهد المعادل في العالم الدبلوماسي يكاد لا يذكر. التاريخ العسكري يدرسه جميع الجنود الجادين، ولكن التاريخ الدبلوماسي على ما يبدو يكتبه الباحثون من أجل الباحثين.

هذه المقالة محاولة لعرض بعض الحقائق العامة من أجل الدبلوماسية. إنها ليست قواعد ولا مبادئ، وإنما هي مسائل للتأمل. إن العالم مائع، يلعب السياق والمزاج والشخصية جميعهم دوراً في العلاقات الدولية أكبر مما قد توحي به الكتب المدرسية. الدبلوماسية فن وليست علماً. يستطيع رجال الدولة المبدعون العظام وضع القواعد أثناء مسيرتهم

وهم يفعلون ذلك أحياناً بشكل رائع. ولكن بالنسبة للآخرين، لا تزال محاولتهم التعلم من التجربة متعثرة.

إن نقطة البداية هي ما يمكن وصفه بأنه منظور ما بعد الحداثة. يعتبر هدف السياسة الخارجية السلام والرفاه بدلاً من القوة والهيبة، فالقوة حيوية للدفاع عن السلام، ولكنها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. وبالتالي، فإن هذه حقائق عامة للعصر ما بعد الإمبريالي وللقوى ما بعد الإمبريالية. في أزمنة ما قبل الحداثة[20] كانت الحرب طريقة حياة، وفي العصر الحديث كانت أداة للسياسات، ولكن في عالم ما بعد الحداثة باتت الحرب شيئاً يتعين تجنبه ما أمكن. إن استخدام القوة هو فشل للسياسات بدلاً من كونه أداة للسياسات. لقد انطلقنا من هوبز (Hobbes) وحرب الجميع ضد الجميع، مروراً بكلاوسفتز (Clausewitz)، الذي كانت الحرب بالنسبة له استمرارا للسياسات، وأخيراً عدنا إلى سان تزو (SunTzu)، الفيلسوف العسكري الطاوي الصيني، الذي جادل بأن أفضل حرب هي تلك التي لا يتعين خوضها.

لقد كتب صاموئيل هنتغتون (Samuel Huntington) قائلاً: إن الحروب المقبلة يمكن أن تكون حول من أنت بدلاً من حول ما تفعله أو إلى أي جانب تقف. إن ذلك ـ نوعاً ما ـ هو

أيضاً الفكرة العامة لهذه المقالة، إذ إن السلام المقبل سيكون أيضاً حول من أنت. فالعالم لا زال مقسماً إلى "هم" و"نحن" (ولعلي في هذا المجال أختلف عن هنتغتون) إذ توجد أحيانا فرص لنا نحن لنقرر كيف نعرّف أنفسنا والسبب نفسه كيف نعرّف الآخرين.

رغم أن هذه المقالة كتبت بمثابة تعليق على خمس حقائق عامة، فإن المقصود منها تشكيل حجة وحيدة قد يكون من المفيد للقارئ البدء باستعراض عام لتلك للحجة:

- تتعلق الحقيقة العامة الأولى بالحاجة إلى فهم الأجانب على نحو أفضل. إن هذه الفكرة (الجلية نوعاً ما ولكنها مهملة جداً) لم تكن قط وثيقة الصلة بالقدر الذي هي عليه الآن. حتى نهاية الحرب الباردة، كان الانشغال الرئيسي للسياسة الغربية مع البلدان والشعوب المتشابهة في تقاليدها الثقافية. في الغرب، خاض المسيحيون الحروب ضد المسيحيين، وحتى الشيوعية كانت طفلاً غير شرعي لعصر التنوير والثقافة المسيحية. وسوف تنجم مشكلات الحقبة الجديدة عن ثقافات مفهومة فهماً قليلاً في الغرب. وإن

الجهد اللازم لفهمها ومخاطر عدم فعل ذلك إنما هي كبيرة بشكل يثير الفزع.

- تتعلق الحقيقة العامة الثانية بالحقيقة القائلة إنه حتى في عصر العولمة، فإن أرواح الناس وسياسة بلدانهم تظل محلية بإصرار. وهذا ينطبق أيضاً على السياسة الخارجية. إن مقولة "فكّر عالمياً وتصرف محلياً" قد تكون شعاراً جيداً للأعمال التجارية، ولكنها تترك الدبلوماسيين عاجزين إذ إن الأجانب هم من حيث التعريف خارجيون ليس لديهم سوى مجال ضيق للعمل في الحلبة المحلية. إذا أريد لسياسة خارجية أن يكون لها تأثير ووطأة، عليها نوعاً ما أن تنفذ إلى ما تحت الجلد المحلي.

- هذا يؤدي إلى أن نتأمل، في الحقيقة العامة الثالثة، صعوبة التأثير على الحكومات الأجنبية. قد يرشيها المرء ولكنها تتوقف عن الإصغاء عندما ينفد المال، وقد يهددها المرء بل ويهزمها عسكرياً ويحتل أراضيها، ولكنها تستطيع تغيير سياستها حين يعود الجيش إلى بلده، وقد يحاول المرء إقناعها. ولعل ما يهم في النهاية هو الاستعداد لتقديم التزامات طويلة الأمد.

إن أفضل طريقة لاستخدام القوة قد تكون في سياسة الاحتواء: تدافع الحكومة عن أراضيها هي بينما تبحث عن طرق لتغيير حكومات أخرى.

- الصعوبة في هذا، حسبما تجادل الحقيقة العامة الرابعة، هي أن أساسيات سياسة بلد ما أعمق من مصالحها الوطنية. إن التفاوض بشأن المصالح مفيد، ولكن السؤال الحقيقي هو كيفية تحديد تلك المصالح. لعل هذا مرتبط بهوية البلد وشعبه. لذلك، فإن تأمين تغيير دائم هو شيء يتجاوز التفاوض حول المصالح.

- بالتالي، من أجل إيجاد حلول دائمة، قد تحتاج إلى التفكير من منطلق إعادة تحديد الهوية. ولن تكون هناك فرصة لبناء نوع المجتمع الدولي الذي قد يمكننا من العيش مع بعضنا البعض من دون حرب إلا إذا أمكن تطوير هوية أوسع.

إن النظر إلى العالم فقط بمثابة صراع من أجل القوة والمصلحة قد يؤدي إلى التوهم بأنه يمكن الحصول على التغيير من خلال السلطة واستخدام القوة. يمكن ذلك أحياناً.

وتظل القوة حيوية لاستتباب النظام والدفاع عن الحرية. ولكن القوة تكون في أغلب الأحيان طريقة غير ناجعة لتغيير أذهان الناس. من أجل تغيير طرائق تفكيرهم، نحتاج أحياناً إلى أن نكون على استعداد لتغيير تفكيرنا نحن كذلك. على الصعيد الدولي، تتعلق الحلول الدائمة بإيجاد شرعية مشتركة، مما قد ينطوي حتى على تغيير أفكارنا حول ما نعنيه بكلمة "أجنبي".

وفي النهاية، هناك مصدران للسلطة: القوة والشرعية - فالناس يطيعون خوفاً من العنف أو احتراماً للسلطة. وتتأتى المدنية والنظام من وضع القوة في خدمة السلطة الشرعية. وإن أدوات القوة وأفكار الشرعية تتغير مع الزمن والتكنولوجيا. ولكن تبقى القوة والشرعية على السواء أساسيتين للنظام، إذ إن القوة من دون الشرعية تجلب الفوضى في حين أن الشرعية من دون القوة سوف يطاح بها.

الحقيقة العامة الأولى

الأجانب مختلفون

من شأن السياسة الخارجية أن تكون سهلة لولا الأجانب.

إن سفارة اللورد مكارتني (Macartney) لدى إمبراطور الصين في سنة 1793 . وهي حملة قوامها عدة مئات من الرجال، أمضت أشهراً كثيرة في الصين . كانت تستهدف إقامة علاقات بين الإمبراطوريتين البريطانية والصينية، ولا سيما فتح إمكانية التجارة. وقد تجاهل الإمبراطور والبلاط طلبات مكارتني التجارية كلياً. وفسر الصينيون الزيارة بمثابة زيارة من قبل أرض نائية ترغب في وضع نفسها تحت الحكم العطوف لإمبراطور الصين. وقد سجلوا أن مكارتني قال: "لقد أوفدنا ملكنا بأقصى قدر من التواضع لتبليغ إجلاله للإمبراطور العظيم". وقد تكرموا وسامحوه على طلبه الوقح بالاتجار مع الإمبراطور: "بالنظر إلى كونكم تجهلون الأعراف الإمبراطورية، فقد تقدمتم بطلبات تعوزها الكياسة... أبلغوا ملككم بأن الإمبراطور لا يوافق على تحميله مسؤولية ما ارتكبه من أخطاء فيما يخص المؤسسات السماوية، التي يجهلها". لربما كانت هذه طريقة أخرى كي

يفسر الصينيون الزيارة. من جانبه، فإن مكارتني الذي رفض أن يؤدي جميع التزلفات الصحيحة ـ أبلغ أنه استقبل كسفير لدولة ذات سيادة وأن الإمبراطور قد أصغى لطلباته ولكنه لم يستجب لها. وبالنسبة له أيضاً، لربما لم تكن هناك طريقة أخرى أمكنه بها تفسير زيارته. وكما يسجل آلان بيريفيت (Alain Peyrefitt) في كتابه (*The Collision of Two Civilisations*) (تصادم حضارتين) 1989، فقد تواصلت عملية سوء الفهم المتبادل ـ استمر عنصر سوء الفهم المتعمد يزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى ـ إلى أن تم التخلي في سنة 1839 عن الحوار الدبلوماسي وتكلمت المدافع بدلاً عن ذلك في حروب الأفيون (Opium Wars).

يكاد يكون من المدهش أن تسيء حضارتان مختلفتان ومتباعدتان مثل بريطانيا الجورجية والصين، تحت حكم كنغ، فهم إحداهما الأخرى. وقد أصبح هذا أسهل منذ ذلك الحين ولكن المفردات الصينية المتعلقة بالصدق والاعتذار المصنف بعناية تظل مختلفة جداً عن التقليد الدبلوماسي الغربي. حتى وإن سعت الصين إلى تحقيق مصالحها بالطريقة نفسها التي تتبعها البلدان الغربية، فإنها تفعل ذلك بلغة يسهل على الآخرين إساءة فهمها.

إن أكثر الوسائل شيوعاً لإساءة فهم الأجانب هي الافتراض بأنهم يماثلونك - وهو ما فعله مكارتني والبلاط الصيني على السواء. وقد ارتكب خروشوف بعد 170 سنة الغلطة ذاتها عندما فسر استخدام كيندي قناة خلفية للاتصال معه بمثابة علامة ضعف بينما كانت القناة الخلفية في الواقع جزءاً من الأسلوب الشخصي المنطلق بحرية نوعاً ما الذي اتبعه فريق كيندي (كان بوبي هو الذي أدار الفريق). رأى خروشوف أن الشخص لا يلجأ إلى هذا النوع من السرية إلا إذا كان بحاجة إلى التحايل على جهاز حكومي معادٍ: وهو شيء كان يحتمل أن يكون صحيحاً فيما لو كان الزعيم الروسي هو الذي اخترع القناة الخلفية.

من السهل مضاعفة الأمثلة، سواء كانت جادة أم تافهة. وأحد الأمثلة على نوع أكثر تفاهة هو الرحلة التي قامت بها شخصية بارزة في جيش الإنقاذ إلى بلد كان يحكمه آنذاك نظام عسكري. ورغم جميع المراسلات البرقية الدبلوماسية المتبادلة، لم يفهم الأمر بأن لقب "جنرال" الذي أطلق عليه لم يكن يعني أنه كان رجلاً عسكرياً. وبالتالي، فقد تم الترحيب به عند وصوله بالمراسم العسكرية التامة وتمتع - أم

لا حسبما قد تكون الحالة - ببرنامج كامل مع القوات المسلحة. ولدى أي دبلوماسي الكثير من هذه الروايات.

فيما يلي ثلاث حالات ذات عواقب أكثر خطورة: الحالة الأولى هي من الأحداث المتشابكة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. يبدو أن القيصر الألماني، الذي كان من نواحٍ عديدة القوة المحركة للأحداث، قد حركته افتراضات خاطئة عديدة إذ حين علم باغتيال الأرشيدوق فرانتز فرديناند (Franz Ferdinand) في سارايفو، وعد الإمبراطور النمساوي بولائه الدائم (Nibelungentreu) ("شيك على بياض" حسبما يدعى أحيانا)، مفترضاً على ما يبدو أن ما كان يريده النمساويون هو مجرد إذلال بلاد الصرب، التي كان يدعم قضيتها القتلة المأجورون: " سيتم حل الموقف في غضون أسبوع بسبب تراجع الصرب". لعل الإمبراطور نفسه - الذي كان يعتمد عليه القيصر الألماني - لم يكن يريد الحرب، ولكن المسؤولين لديه بمن فيهم العسكريون، كانوا يريدونها، ولم يعد الإمبراطور يسيطر على الوضع. ومع ذلك، لم يكن ثمة سبب لأن يتحول الموقف إلى حرب أوربية عامة إلا إذا هبت روسيا لنجدة الصرب. وكان الافتراض الخاطئ الثاني للقيصر الألماني هو أن أخاه الملك، القيصر الروسي، سوف يشاطره رد فعله على عملية

اغتيال الملك في ساراييفو ("لن يقدم القيصر الروسي دعمه للقتلة الملكيين") وسوف يوافق على وجوب معاقبة الصرب. وللأسف، لم يكن يدرك الضغوط التي كان يتعرض لها القيصر الروسي من جانب الرأي العام: كانت هناك مظاهرات عارمة خارج السفارة النمساوية في مدينة سان بترسبورغ (St. Petersburg). لم يكن بوسع الحكومة تجاهل هذه الاحتجاجات في بلد عانى سابقاً من ثورة وكان يمكن أن يكون على شفا ثورة أخرى. ولم يكن القيصر الروسي، شأنه شأن نظيره النمساوي، يسيطر على الوضع في بلده. وكان الافتراض الخاطئ الثالث للقيصر الألماني هو أن بريطانيا ("هذه الأمة الممقوتة، الكاذبة، المعدومة الضمير من أصحاب الحوانيت") كانت تدبر مؤامرة لتدمير ألمانيا. وربما، لو كان دافع بريطانيا هو المصلحة البحتة، لكانت هذه سياسة منطقية: حرب وقائية ضد منافسين محتملين قبل أن تتاح لهم فرصة أن يصبحوا في غاية القوة. ولعل القيصر الألماني كان قد حاول القيام بشيء مشابه لو كان في محل بريطانيا. وحسبما اتضح في نهاية الأمر، لم يكن القيصر الألماني مسيطراً على الوضع كذلك: حالما بدأت التعبئة، اكتشف أن الخطة العسكرية - "غير قابلة للتغيير" حسبما أخبره رئيس أركانه فون مولتكه

(Von Moltke) ـ كانت تقضي بمهاجمة فرنسا، مما ينتهك الحياد البلجيكي ويضمن دخول بريطانيا في حرب أوربية شاملة.

إن الحكمين الخاطئين الأوليين جعلا القيصر يقلل من قدر أخطار المجابهة مع روسيا، أما الثالث فقد أدى به إلى تجاهل محاولات اللورد غراي (Grey) في حل الأزمة. في الحالتين الروسية والنمساوية على الأقل. افترض القيصر الألماني أنه كان يعرف زميليه الملكين معرفة جيدة (وكان كذلك إلى حد ما) وأنهما سوف يتصرفان ويفكران مثله. ولكنه كان مخطئاً بشأن العاهلين ـ وربما لأنه فشل في فهم الضغوط الداخلية عليهما. وقد تفاقمت هذه الأخطاء بالفشل في تقدير مدى ما كان يخبئ القدر لبلده ولأوربة.

ثانياً، إذا أخذنا مثالاً صينياً حديثاً، فإن عدم الاكتراث الذي قررت به الحكومة الأمريكية ـ أو بالأحرى الجنرال مكآرثر ـ بعدم وجود خطر حقيقي لتدخل صيني في الحرب الكورية يظل مذهلاً. ومن جانب الولايات المتحدة، يبدو أن هذا نشأ عن اعتقاد بأن السوفيات أصبحوا أكثر حذراً بشأن تطور الأحداث في كورية (وهو ما كان صحيحاً) وبأن الصين كانت تحت سيطرة موسكو (وهو ما كان خطأ). وربما

كان هناك وهم متخلف مفاده أن "الصداقة الأمريكية القائمة منذ أمد طويل تجاه الشعب الصيني" ـ حسب قول ترومن ـ كانت متبادلة على نحو ما. وكانت لدى الحكومة الأمريكية استخبارات جيدة عن موسكو دون أية استخبارات تقريباً عن بكين في واقع الأمر، ولم تعترف بجمهورية الصين الشعبية ولم يكن لها أي تمثيل هناك.

لذلك، فإن إصدار أي نوع من الأحكام كلياً بشأن ما سيكون عليه رد فعل الصين سيكون عملاً بطولياً. أما بريطانيا، التي كان لها على الأقل تمثيل في بكين، فقد اقتربت من التخمين الصحيح: وقد ازدادت عصبية الحكومة البريطانية مع اقتراب القوات الأمريكية من نهر يالو (الذي يمثل الحدود مع الصين) ـ وإن لم يكن هذا يعني اختلافاً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة. ولكن الاهتمامات البريطانية ركزت في معظمها على الرأي القائل إن الصينيين سوف ينتابهم القلق بشأن الطاقة الكهربائية التي يحصلون عليها من وادي يالو (مما يعكس عقلية مسك الدفاتر التي يمكن أن تنتقل عدواها إلى صنع السياسات في بريطانيا ـ هذا مرة أخرى، هو الافتراض بأن الأجانب يفكرون مثل تفكيرك).

كانت اهتمامات الصين في واقع الأمر أوسع بكثير وربما لم تكن مختلفة جداً، مع إجراء التغييرات الضرورية، عن اهتمامات الولايات المتحدة. إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تقرر أن كورية الجنوبية كانت ضمن محيطها الأمني - رغم أنها قد استبعدت ذلك على ما يبدو - وأن ترسل قوات للدفاع عن حكومة موالية للغرب هناك، ألا يمكن للصين، التي أطلقت سلسلة من التحذيرات الصريحة بشأن متزايد حول الموضوع، أن تعتبر أيضاً بأن كورية الشمالية تقع داخل محيطها الأمني وأنها مستعدة للدفاع عن مصالحها بالقوة؟ يبدو لافتاً للنظر عند تأمل الأحداث الماضية أنه لم تبذل سوى محاولة زهيدة لفهم الموقف الصيني. وفي هذه الحالة، ربما لم يكن هذا حتى صعباً. وكان يوجد، بالطبع، العديد من المراقبين المطلعين الذين كان بوسعهم تقديم مشورة جيدة، ولكن لجنة مجلس النواب الخاصة بالأنشطة المعادية للمصالح الأمريكية استبعدتهم من عملية صنع السياسات.

توضح حالة كورية الطريقة الثانية لسوء فهم الأجانب، التي هي ببساطة عدم أخذهم في الحسبان. في المثال الثالث، فيتنام، نجحت الولايات المتحدة في آن واحد في تجاهل الفيتناميين الشماليين وإساءة فهم الجنوب. إن روبرت مكنمارا

(Robert Mcnamara)، وزير الدفاع الأمريكي سابقاً، في كتابه عن حرب فيتنام بعنوان (*In Retrospect*) (تأمل أحداث الماضي) حدد أحد عشر سبباً للكارثة. وكانت الأسباب الأربعة الأولى كالتالي:

1 - لقد أخطأنا في الحكم على النوايا الجيوبوليتيكية لخصومنا وبالغنا في الأخطار التي تشكلها إجراءاتهم على الولايات المتحدة.

2 - نظرنا إلى شعب وزعماء فيتنام الجنوبية من منطلق تجربتنا نحن. رأينا فيهم تعطشاً للحرية والديمقراطية وتصميماً على القتال في سبيل تحقيقهما. لقد أخطأنا في الحكم على القوى السياسية داخل البلد.

3 - لقد بخسنا تقدير قوة القومية لحث شعب على القتال والموت في سبيل معتقداته وقيمه.

4 - إن أخطاءنا في الحكم على الصديق والعدو على السواء عكست جهلنا العميق لتاريخ وثقافة وسياسة الشعب في المنطقة ولشخصيات وعادات زعمائه.[21]

لقد سنحت لمكنمارا فرصة سابقة لتعلم العبر ذاتها في كوبا حيث أثبت الفشل المخزي في خليج الخنازير (Bay of Pigs) أن

الكوبيين لم يكن لديهم أيضاً التعطش نفسه للحرية والديمقراطية مثل الولايات المتحدة. وبالنظر إلى عدد المسؤولين الأمريكيين المنخرطين في القتال في فيتنام وفي تخطيط الاستراتيجية الأمريكية، وفي التعامل مع التداعيات في أمريكا، من المدهش أن عدد المنهمكين في محاولة فهم الفيتناميين مان فليلا - ربما لا يزيد عددهم عن حفنة - مقارنة بمحاولة حمل الفيتناميين على فعل ما تريده الولايات المتحدة. وثمة تباين صارخ مع النهج الذي جرى اتباعه مع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، عندما فوضت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أحد أعظم المختصين بعلم الإنسان بكتابة دراسة لها عن المجتمع الياباني[21] الأمر الذي يظهر القوات المسلحة في أفضل صورها. إن الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه حول الأخطاء التي حدثت نتيجة عدم فهم الجانب الآخر، ربما تكون عن طريق الصدفة، فهي أيضا جميعها مناسبات أخذت القوات المسلحة تسيطر فيها على صنع القرار. ولعل عدم اهتمامها بخصومها الأجانب مرده اعتبار القوة القسرية هي الطريق الوحيدة للحصول على نتائج.

إنه درس يلزم لنا جميعاً إعادة تعلمه: ألا وهو أن الأجانب مختلفون. فقد تربوا بطريقة مختلفة، وإن أفكارهم منظمة

بطريقة مختلفة باختلاف اللغة التي ينطقون بها والكتب المختلفة التي قرؤوها، وقد تأثرت عاداتهم بالمدارس المختلفة والعادات الاجتماعية المختلفة والأبطال القوميين المختلفين، والكنائس والمساجد والمعابد المختلفة، وقد يشاهدون أحياناً البرامج الهزلية التلفزيونية ذاتها ولكن الأخبار التلفزيونية لا تزال تأتي من محطة مختلفة ومن وجهة نظر مختلفة، وقد تكون أفكارهم عن العدالة والشرعية مختلفة تماماً عن أفكارنا.

بالطبع، من الصعب بما فيه الكفاية فهم أي شخص، إذ كلنا نرتكب أخطاء وجميعنا عرضة للخداع. ويتعين الصفح عن تشمبرلين لإساءته فهم هتلر (رجل يمكن الاعتماد عليه عندما يقدم وعداً). وعلى أي حال، أساء كثير من الألمان فهم هتلر. ولكن أساء هتلر وفون ريبنتروب أيضاً فهم تشمبرلين - رغم أن فون ريبنتروب أمضى بعض الوقت في بريطانيا. ويقال إن هتلر سأل "ماذا سيحدث الآن"؟ وذلك عندما التزم تشمبرلين بوعده على عكس جميع التوقعات وأعلن الحرب في سنة 1939، وتمكن كلا الجانبين في آن واحد من ارتكاب الخطأ نفسه، حين اعتقد كل منهما بأن شريكه التفاوضي كان يلعب وفقاً لقواعده هو نفسها. افترض تشمبرلين أن هتلر

كان " جنتلمان " بير بوعده، ولم يعتقد هتلر أبداً للحظة واحدة أن تشمبرلين سوف يفي بوعده. وبعد خمسين سنة، مررنا للتو بعملية مماثلة من خداع النفس بالتمني والأوهام مع سلوبودان ميلوسفتش (Slobodan Milosovic).

لم يكن تشمبرلين وحيداً، إذ إن سوء تقدير ستالين لهتلر وألمانيا كان أشد فداحة، وإن كان العكس صحيحاً. ورغم التحذيرات على كل جانب (أكثر من سبعين تحذيراً بحسب بعض الروايات) ورغم قسوة هتلر الجلية، يبدو أن ستالين اعتقد أن هتلر سوف يلتزم بالمعاهدة النازية - السوفياتية حتى الدقيقة التي قام فيها الجيش الألماني بالغزو. ولم يكن أقل خطأ في شكوكه في تشرشل، الذي اعتقد ستالين أنه تعمد استخدام الحرب لاستنزاف الاتحاد السوفياتي. ثم بادر روزفلت بدوره إلى إساءة تقدير ستالين مفترضاً بأن التحالف في زمن الحرب يمكن أن يمتد إلى حقبة ما بعد الحرب وأن ستالين سيكون مستعداً للتعاون في رؤية روزفلت لعالم أسواق حرة تديرها قوى ليبرالية تقدمية.

كانت إساءات الفهم هذه بين أفراد الرجال، ولكنها كانت أيضاً بين ثقافات ومجتمعات. وبتأمل الأحداث، كيف أمكن لروزفلت أن يفهم ستالين بينما لم تكن لديه سوى

فكرة ضئيلة عما كان عليه الاتحاد السوفياتي؟ وكيف أمكن لستالين، الذي لم يسافر أبداً خارج روسيا - إلا بصفته مفوضاً سياسياً (Commissar) في الجيش الأحمر في بولندا - أن يعرف أي شيء عما يدور في ذهن شخص مثل تشرشل، الذي كان من عالم مختلف؟ يصعب الاعتقاد بأن هتلر، أو تشمبرلين أو روزفلت أو ستالين كانوا قد ارتكبوا الأخطاء نفسها تماماً لو أنهم كانوا يتعاملون مع مواطن من بلدانهم. ويمكن قول الشيء نفسه عن أولئك الذين حاولوا التفاوض مع ميلوسفتش. أثناء تسعينات القرن العشرين، أخذ صانعو السياسات الغربيون يفهمون تدريجياً أن زعماء البلقان لم يكونوا بالضرورة رجالاً شرفاء، بصرف النظر عن اللغة الإنكليزية المهذبة التي كانوا يكذبون بها.

هل يعني هذا أنه ينبغي لنا استبعاد دبلوماسية الثرثرة الحميمة قرب المدفأة؟ ليس بالضرورة، فالعلاقات الشخصية وعلاقات السلطة متشابكة حتماً ومن الأفضل لأولئك الذين يتولون السلطة أن يعرف ويفهم أحدهم الآخر. ولكن يجب عليهم أن يعرف أحدهم الآخر. ويشمل هذا فهم خلفياتهم الثقافية والسياسية المختلفة - وهو أمر لا يمكن تحقيقه من خلال لقاءين عند حدوث أزمة - ويعني أيضاً فهم علاقاتهم

السلطوية وبواعثهم السياسية (والخاصة أحياناً). إن الاتصال الشخصي ضروري - حقاً إن الثقة الشخصية هي في النهاية أساسية - ولكنها غير كافية بمفردها.

إن إساءة فهم الأعداء يمكن أن تحدث أحياناً لأنهم يحاولون خداعك، ولكن سوء الفهم بين الأصدقاء شائع على حد سواء. إن بريطانيا، والولايات المتحدة أيضاً من حين لآخر، أساءت باطراد تقدير الرغبة الألمانية في إعادة التوحيد. ولم يكن الوضع الراهن يهدد بريطانيا وأمريكا، إذا كان تقسيم ألمانيا وتقسيم برلين بالنسبة لهما نوعاً من الحل. لم يكن الأمر مرضياً على نحو خاص، ولكن اعتاد الجميع عليه. إن زعماء مثل مكميلان (Macmillan) وكيندي كانوا مهتمين بالاستقرار أكثر من التغيير. ولعل ديغول (De Gaule) الذي مر بمدة كانت بلده خلالها مقسمة ومحتلة، كان أقدر على فهم أدناور (Adenauer).

من الصعب، خصوصاً على القوى الإمبريالية، فهم مشاعر أولئك الذين خضعوا للاستعمار. إن الأشياء تبدو مختلفة اعتماداً على ما إذا كنت في الأعلى أو في الأسفل. الإمبراطوريات تهتم بالنظام، بينما تريد رعاياها الحرية والتحكم بمصائرها. وقد يسأل الإمبريالي المحتار " ولكن ألست حراً في ظل

الإمبراطورية؟". أثناء الحرب العالمية الأولى، خدع البريطانيون أنفسهم بالاعتقاد أن العرب كانوا يريدون أن تحكمهم بريطانيا (وارتكبوا الخطأ الكلاسيكي بالافتراض أن المؤسسات الأجنبية شبيهة بمؤسساتهم وافترضوا أن الخلافة كانت نسخة إسلامية عن البابوية). وبعد سنوات، في المنطقة نفسها، كان من المؤكد أن يسيء إيدن (Eden) وعبد الناصر فهم أحدهما الآخر. والأكثر لفتاً للنظر في التراجيديا الكوميدية في السويس هو أن بريطانيا أساءت تقدير الولايات المتحدة بمثل هذه الدرجة من السوء. ولكن لسوء الفهم الأنكلو - أمريكي تاريخ طويل. إن فشل برلمان وحكومة بريطانيا الإمبرياليين، في القرن الثامن عشر، في فهم أتباعهما في أمريكا الشمالية حتى عن بعد - رغم روابط التاريخ والدم واللغة - كان مجرد البداية.

لعله توجد صعوبة عامة في أن يفهم القوي العالم الخارجي. أولاً، إن حاجته لفهم الآخرين أقل من حاجة الضعيف، إذا كان بإمكانك الحصول على ما تريده بالقوة، فلم تزعج نفسك بمحاولة فهم الأجانب بل ومحاولة إقناعهم، وهو عمل ممل ويستنفد وقتاً طويلاً؟ يستطيع الأقوياء الاهتمام بأنفسهم - معظم الوقت على الأقل - والمشكلة هي أنه كلما أصبحت

أكبر تصبح أخطاؤك أكبر وتصبح أكثر تردداً في إدراكها مبكراً والتقليل من خسائرك. ثانياً، إن بلداً كبيراً لديه جهاز بيروقراطي أو إمبريالي سوف يواجه صعوبة بالغة في التوصل إلى توافق داخلي لدرجة أنه قد يصبح في غاية الصعوبة أحياناً الإصغاء للأجانب أو أخذ اهتماماتهم في الاعتبار. إذا جلست في وسط بلد كبير، في عاصمة كبيرة، في إدارة كبيرة، عندئذ قد يكون حتى تذكّر وجود العالم الخارجي مشكلة أحياناً.

إن الحرب الحديثة تخلق المسافة أيضا. للوهلة الأولى، تبدو أنها تجعل فهم الناس أقل أهمية، إذا كنت لست بحاجة لأن تكون قريباً من الناس لتقتلهم، لماذا تشغل بالك في ما يجري داخل رؤوسهم؟ مثل هذه المقاربة تنسى أن كسب المعارك ليس مثل كسب الحروب. فالحرب هي حول تغيير أذهان الناس أو سلوكهم على الأقل. إذا كانت الأسلحة المعادلة تعزز الوهم بأن بوسعك التعامل مع الأجانب عن بعد، فإن تلك الأسلحة تشكل عندئذ خطراً على حائزيها بقدر ما تشكله على ضحاياها. على أي حال، فإن التعامل مع أهداف غامضة من الجماعات الإرهابية تحتاج حتى إلى مزيد من الذكاء والحساسية. وكذلك الأمر بالنسبة لصنع السلام. إذا كنا نجد أنفسنا فعالين في الحرب ولكن حمقى في السلام،

عندئذ نكون في طريق العودة إلى نهج جنكيز خان وتيمورلنك.

يمكن للكلمات وكذلك الأسلحة أن تخلق المسافة. وهذا سبب وجيه لتفادي المصطلحات الأخلاقية أو الدينية في الدبلوماسية: إن وصف العالم بعبارات أخلاقية يمكن أن يجعل من الأصعب فهم الآخرين. إن وصف إيران (وإدراكها) للولايات المتحدة بأنها " الشيطان الأكبر" إنما هو عائق خطير حين يتعلق الأمر بعقد صفقات. لقد استهل رونالد ريغان رئاسته بتسمية الاتحاد السوفياتي "إمبراطورية الشر"، ولكنه تخلى عن هذه اللغة والمشاعر الكامنة وراءها حين بدأ يطور علاقة جادة مع غورباتشوف.

إن عدم وضع نفسك في مكان شخص آخر سيئ بما فيه الكفاية، إذ إن المشكلة هي أنه حتى عندما تحاول ذلك، يحتمل أن تخطئ إذ إن مكانه ليس هو ما تتصوره بل إن تخيله مختلف عن تخيلك. لو كان صدام حسين فهم الأجانب فهماً أفضل، لعله ما كان ليطلق سراح الرهائن عشية عاصفة الصحراء، ولعله ما كان ليغزو الكويت في المقام الأول. بل لا يكفي الإصغاء بعناية لما يقوله الأجانب أو مراقبة ما يفعلونه. لربما سمع صدام حسين ما قالته السفيرة الأمريكية بطريقة

صحيحة. ويمكن أن يكون الاتحاد السوفياتي وكورية الشمالية قد سمعا أيضاً بطريقة صحيحة ما قاله أتشيسون على ما يبدو (في خطاب ألقاه أمام نادي الصحافة القومي في كانون الثاني 1950) بأن شبه الجزيرة الكورية لم تكن ضمن المحيط الأمني للولايات المتحدة - مما يعني ضمناً أن الولايات المتحدة لن تدافع عنها. واستخلصت الأرجنتين الاستنتاج المنطقي من سحب بريطانيا للسفينة "إيندیورنس" (Endurance)، لأنه إذا كانت بريطانيا لن تدفع تكاليف إبقاء سفينة مراقبة في المنطقة، فإنها بالكاد يحتمل أن تقاتل من أجل جزر الفولكلاند. ولكن المعلومات والتحليل لا يكفيان إذ عليك أن تفهم مزاج البلد ومن هم في سدة الحكم - كيف سيكون رد فعلهم عندما يجدّ الجدّ. يمكن أن يكون فهم أفكار ومشاعر الآخرين أهم من العقل. إن أحد أسباب النجاح الباهر الذي أحرزه كيسينجر في أوربة والشرق الأوسط هو أنه، إضافة إلى عقله الرائع، كانت لديه الخلفية التي تمكنه من فهم أفكار وعواطف كلا الطرفين.

إن أول شيء يجب أن يفعله صانعو السياسات هو الإصغاء إلى الناس على الأرض. مع تأمل أخطاء فيتنام، يلاحظ روبرت مكنمارا "لربما كنا قد ارتكبنا سوء تقدير مماثل بشأن

السوفيات أثناء مواجهاتنا المتكررة - حول برلين وكوبا والشرق الأوسط - لولا المشورة التي أسداها لنا تومي تومبسون (Tommy Thompson)، تشيب بوهلين (Chip Bohlen) وجورج كينان (George Kennan). لقد أمضى هؤلاء الدبلوماسيون المتمرسون عقوداً وهم يدرسون الاتحاد السوفياتي وشعبه وزعمائه ولماذا يتصرفون كما فعلوا وكيف سيكون رد فعلهم على أفعالنا."[23]. ولكن لعلنا ينبغي أن نخطو خطوة إضافية ونقبل احتمال أننا قد لا نفهم أبداً بعضنا البعض. إن أنتوني بارسونز، الذي كان السفير البريطاني لدى بلاط شاه إيران، كان يروي ما شعر به من قلق حين قرر الشاه مخاطبة زائر بريطاني رفيع بلغته الإنكليزية الممتازة. لو تكلم الشاه بالفارسية وجرت المحادثة من خلال مترجم، لراود الزائر شعور بأنه كان يتعامل مع شخص من ثقافة مختلفة. كانت محادثة سلسة بالإنكليزية أكثر خطورة: فقد تركت انطباعاً بأن الاثنين فهم أحدهما الآخر جيداً وأن الشاه لم يكن يختلف كثيراً عن شخص إنكليزي.

إن الحكمة التقليدية، التي تأتي ممن يفترض أنهم خبراء، يمكن أن يتبين أنها خاطئة في خاتمة المطاف. لقد أثبتت "الكراهية الإثنية الموجودة منذ قرون" أنها تفسير فاشل للنزاعات في البلقان، وقد أثبتت قدرة الصرب القتالية أنها أدنى مما أوحت

به ذكريات الحرب العالمية الثانية. كما أن الفرضية التي طرحها علماء كثيرون ومفادها أن القوات الأجنبية دائماً لا تلقى ترحيباً في أفغانستان قد أثبتت صحتها. ليس المهم فقط أن تكون على الأرض، ولكن أيضاً أن تكون على الأرض الآن وليس قبل عشرين سنة.

تقضي إحدى القواعد الأساسية للدبلوماسية بالإصغاء للمشورة المحلية. ويمكن لهذا أن يكون خاطئاً أيضاً ولكن فرص رؤية الأمور من الزاوية الخطأ تتضخم عندما تكون على بعد عدة آلاف من الأميال. إن كينان، المراقب المتمرس للاتحاد السوفياتي، الذي أعاد سياسة الولايات المتحدة أخيراً إلى مسارها، مبدداً بذلك أوهام روزفلت بأنه سيكون من الممكن التعامل مع ستالين. (إن المقالة الشهيرة التي ظهرت في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) وصلت تماماً في اللحظة التي بدأ فيها الآخرون رؤية أنماط القسوة السوفياتية بشكل أوضح). وكشرط مسبق لإسداء مشورة محلية، يجب أن يمثل البلد على الأرض شخص ما يتكلم اللغة ويفهم الثقافة السياسية، ويرى الحياة هناك يوماً بعد يوم، ويعرف مزاج الزعامة وهموم الإنسان في الشارع ومن يستنشق الهواء نفسه الذي يستنشقه هو. إن النظرية القائلة إنه في عصر الهواتف

والبريد الإلكتروني والطائرات النفاثة لا حاجة إلى وجود تمثيل على الأرض إنما هي نظرية خاطئة للغاية. وهكذا، ينبغي للمرء عدم قطع العلاقات وعدم إغلاق السفارات إلا حين لا يوجد بديل آخر (كثيراً ما يحدث على وجه التحديد أن الضغوط من أجل سحب السفراء تبلغ أشدها حين تكون الحكومة بأمس الحاجة إليهم). لا يعني هذا أن السفراء يحتكرون الحكمة أو المعرفة - إذ إنهم أسوة بأي شخص آخر، يمكن أن يصدروا أحكاماً سيئة - على سبيل المثال فإن المشورة التي أسدتها السفارة البريطانية في برلين قبل الحرب العالمية الثانية كانت سيئة كما انتهى الأمر بالسفارة الأمريكية في سايغون بأن سيطر عليها العسكريون وهم يقدمون مشورة عكست خداع النفس بالتمني بدلاً من حقائق الشارع والقرى. يجب أن تكون مستعداً للإصغاء لأي شخص لديه نوع ما من نفاذ البصيرة عن البلد وعن عقلية زعامته. وثمة الكثير ليقال أيضاً عن الإصغاء للجيران: إذ لديهم مصالح وقدر ما من القدرة الثقافية على فهم مشاعر الآخرين وأفكارهم.

بدأت تساور كلارك كليفورد، خليفة مكنمارا كوزير للدفاع، شكوك بشأن سياسة الولايات المتحدة في فيتنام

عندما لاحظ أن تايلند كانت مستعدة لأن تلتزم بقوة قوامها 2500 رجل مقابل نصف مليون رجل أرسلتهم الولايات المتحدة. لعل التايلنديين كانوا يعرفون شيئاً لم تكن تعرفه واشنطن.

لا يؤدي سوء الفهم إلى الحروب دائماً، وإن جميع الحروب لا يسببها سوء الفهم. في حالة الحرب العالمية الأولى، لعب سوء الفهم دوراً هاماً ولكن لعل الحرب كانت ستأتي عاجلاً أم آجلاً - إما لأن ذلك هو ما كانت تريده ألمانيا، حسبما يجادل بعض المؤرخين، أو ببساطة لأن الحرب في تلك الأيام كانت لا تزال جزءاً من ثقافة العلاقات الدولية. ورغم ذلك، ما من شيء محتوم ولا تزال الأحداث التاريخية الكبرى تعتمد على قرارات وأحياناً على أخطاء فرادى الرجال والنساء. إذا كانوا أفضل إطلاعاً وإذا كانوا يفهمون بعضهم البعض بشكل أفضل، فإنهم سوف يتخذون قرارات أفضل. أياً كانت النظرة المأخوذة عن الحرب العالمية الأولى، من الواضح أن الحرب العالمية الثانية لم تكن نتيجة حوادث وسوء فهم، وإنما وقعت لأن هتلر والحزب النازي أراداها. ولكن هنا أيضاً، لو أن آخرين فهموا هذا بشكل أوضح وكانوا مستعدين للتصرف بناء على ذلك الفهم، لربما استطاعوا منع الحرب. وإن تشرشل على الأقل، كان يعتقد هذا دائماً.

قد يكون التعامل مع الحكومات الأجنبية أصعب في عصر ديمقراطي مما كان عليه في أيام أخوّة الملوك، عندما كان جميع الدبلوماسيين يأتون من الأرستقراطية عبر الوطنية. في قمة هذا التغير، فإن إيمان القيصر بالأخوة الملكية أعمى بصيرته عن تزايد الحس الوطني في روسيا وأهميته لقيصر الروس. لقد ولت الثقافة المشتركة لنخبة كانت تتكلم اللاتينية أولاً ثم الإيطالية ثم الفرنسية. وبدلاً عن ذلك، لدينا ثقافة جماعية مشتركة، ولكن ذلك ليس له سوى علاقة ضئيلة بالطريقة التي يفكر أو يتفاعل بها الناس. في عالم من الاتصالات العالمية والأصناف العالمية، فإن وهم التشابه قوي جداً. قد يرتدي الأجانب الجينز نفسه ويأكلون الهامبرغر نفسه، بل قد يتكلمون اللغة (الثانية) العالمية نفسها، ولكنهم لا يفكرون الأفكار نفسها.

الحقيقة العامة الثانية

في النهاية، فإن ما يهم هو السياسة الداخلية

في القرن التاسع عشر، طور المؤرخون الألمان نظرية تدعى أولوية السياسة الخارجية. واستناداً إلى هذا، تعطي الدولة على الدوام مصالح السياسة الخارجية أولوية على الاعتبارات الداخلية. وحيث إن أصل الدولة يكمن في خلق أمن مشترك لشعبها وحيث إن الواجب الأول لكل دولة هو حماية نفسها من هجوم خارجي، فإن لهذه الفكرة منطقاً معيناً خاصاً بها. وربما ثبت صحة هذا بالنسبة للكثير من التاريخ. طالما أن اهتمام الدولة الرئيسي هو الدفاع، وطالما أن الملوك يدينون بمركزهم لروابط السلالة الحاكمة ولمباركة الكنيسة بدلاً من أن يدينوا لشعبهم، فقد كانت العلاقات مع أقرانهم الملوك مسألة ذات أهمية رئيسية. على أي حال، كانت سياسة الدولة لمدة طويلة تتعلق أساساً بالمسائل الخارجية والدفاعية، بحيث لا تحظى السياسة الداخلية باهتمام رئيسي إلا بسبب الحاجة إلى زيادة الضرائب من أجل دفع نفقات حروب أجنبية. غير أنه في القرن التاسع عشر، أخذت السياسة الخارجية، حيث كانت النظريات بشأن السياسة الخارجية آخذة في التطور، تفقد

أهميتها (مما يوضح نقطة هيغل بشأن بومة مينرفا " The owl of Minerva"[25]) وأصبحت الحكومات أكثر اعتماداً على التأييد المحلي وازداد اهتمام المؤيدين المحليين - الناخبين، لاحقا - بالسياسة المحلية.

اليوم نجد أن أولوية المجال المحلي جلية في البلدان كافة تقريباً - فإن ما يبقي الحكومات في السلطة هي السياسة في الداخل، وليس العلاقات الخارجية. في بريطانيا، لم يتم ربح أو خسارة أية انتخابات عامة في القرن العشرين بسبب مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية، وفيما عدا استثناء واحد أو استثناءين (قد تكون ألمانيا أحدهما في سنة 2002)، فإن هذا ينطبق على كل بلد ديمقراطي. وبالنسبة للبلدان اللاديمقراطية أيضاً، فإن الطموح الأول، غالباً ما يكون الطموح الوحيد، لحكومة ما، هو البقاء في السلطة. وسوف ينطوي هذا أحياناً على سياسات تستهدف إبقاء السواد الأعظم من الشعب سعيداً، وأحياناً سوف تركز الحكومة انتباهها على إبقاء الجيش سعيداً. ومهما يحدث، فإن إبقاء الأجانب سعداء يحتل دائماً موقعاً متدنياً على جدول الأعمال.

من السهل مضاعفة الأمثلة. إن نفوذ جماعات الضغط (اللوبيات) الصناعية، والمتبرعين للحملات الانتخابية - بلدان

عديدة تحرّم التبرعات الأجنبية بسبب ذلك النفوذ على وجه التحديد ـ وجماعات ضغط المزارعين وصائدي الأسماك موثق جيداً. من الذي يحصل على مساعدة أكثر، هل هم عدد قليل من المزارعين الميسورين نسبياً داخل بلدهم أم العدد الكبير من الفقراء في البلدان الأقل نمواً؟ الجواب بالطبع هو المزارعون: عالمياً، نجد أن الإعانات الزراعية تساوي تقريباً عشرة أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية. عندما يتعلق الخيار بين المصالح الداخلية والمصالح الخارجية، تكون الغلبة للمصالح الداخلية ـ كثيراً ما يصغي رؤساء الدول ورؤساء الحكومات باهتمام للرسائل التي ترد من زعماء أجانب، ولكنهم يصغون دائماً باهتمام أكثر بكثير للرسائل الواردة من المصالح الداخلية أو الناخبين. إن الدبلوماسي الجيد يعرف كيف يعبئ جماعات الضغط المحلية. إن أحد السفراء في لندن الذي كان توّاقاً لأن يجعل وزيراً بريطانياً مهماً يقوم بزيارة رسمية لبلده ولكنه كان يحرز تقدماً طفيفاً بالرسائل الاعتيادية، أخبر كل شركة بريطانية تتوقع أعمالاً تجارية هامة وشيكة الحدوث أنها يمكن أن تخسر أعمالها فيما إذا لم تتم الزيارة. إن الدهلزة التي تقوم بها الشركات البريطانية أثبتت أنها أكثر نجاعة مما يمكن لسفير أجنبي أن يفعله بمفرده. إن

امتداداً لهذه المقاربة متوفر الآن على شكل منظمات غير حكومية دولية. إذا استطعت أن تجعل منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) أو منظمة مماثلة تقف إلى جانبك، فيمكنها تعبئة اللوبيات المحلية في الخارج. هذا ما فعلته الحكومة الكندية جزئياً بكثير من النجاح في سعيها لإبرام اتفاقية تحظر الألغام الأرضية.

حتى في الحالات التي توجد فيها ظاهرياً أهمية محلية قليلة، يمكن أن يكون الرأي العام عاملاً هاماً. إن الحادثة التي حصلت سنة 2001 بين الصين والولايات المتحدة بصدد طائرة تجسس (التي أجبر فيها الصينيون طائرة مراقبة إلكترونية أمريكية على الهبوط مدّعين بأنها خرقت مجالهم الجوي ومن ثم وضعت صعوبات جمّة بشأن إعادة الطاقم والطائرة)، كانت ظاهرياً مسألة سياسة خارجية بحتة. ولكن من الواضح أنه بالنسبة للحكومتين في كلا البلدين كان الرأي المحلي يحظى باعتبار رئيسي: في الصين بدا أن الحاجة للتحكم بالغضب الشعبي هي الباعث الحاكم للسياسة. وبدا أن خشية الحكومة الصينية هي احتمال أن يتحول الغضب ضد الحكومة الأمريكية إلى غضب ضدهم فيما إذا بدا أنهم لا يردون بطريقة حازمة. وقد أُعيدت الطائرة وطاقمها في نهاية

الأمر ولكن الطائرة أعيدت ضمن صناديق. وبالمثل فإن نزاع بريطانيا مع إسبانيا حول جبل طارق والذي يبدو أنه أيضاً مسألة مصلحة خارجية محضة، هام ليس لأنه يتعلق بالسياسة الخارجية أو الدفاعية - إذ فقد جبل طارق أهميته الإستراتيجية منذ سنوات - ولكن بسبب الرأي العام في إسبانيا وبريطانيا و، بالطبع، في جبل طارق. في معالجة القضية الفلسطينية التي وصلت إلى نقطة الغليان على مدى سنوات عديدة، فإن ما يحث الدول العربية ليست الأحداث في الأراضي المحتلة بقدر ما هو رد فعل سكانها المحليين. لا يطرح الزعماء محاولات حقيقية لحل المشكلة إلا عندما توجد أخطار في شوارعهم.

إن بعض الفهم للكيفية التي تستجيب فيها السياسات الخارجية لجماهير محلية معينة - اليمين الجمهوري، يسار حزب العمال، العسكريون الصينيون، الشارع العربي - هو الآن جزء من المفردات الاعتيادية للعلاقات الدولية. إن أهمية هذه الإشارات هي توضيح مدى ما تخضع به السياسة الخارجية للقوى المحلية. لننظر كيف سوف تختلف سياسة الولايات المتحدة من دون اللوبي الايرلندي ومن دون اللوبي اليهودي ومن دون اللوبيات البولونية أو اليونانية أو اللتوانية وبلا شك عدد كبير آخر منها أيضاً. نجم عن اللوبي الكوبي

لسنوات سياسة فاشلة لافتة للنظر - بل يُحتمل أن يكون الحظر الأمريكي قد ساعد على إبقاء كاسترو في السلطة، في حين أنه كان بإمكان العقل والمصلحة تغيير ذلك منذ وقت طويل.

إن الاعتبارات المحلية تحرك السياسة الخارجية أحياناً في مجالات ليست متصلة إلا عن بعد. فالبلدان المعنية بالحركات من أجل تقرير المصير داخل دولها تنظر إلى الأوضاع في الخارج على هذا الضوء بشكل شبه كامل. تريد الصين أن تظل كوسوفو جزءاً من يوغوسلافيا ليس من أجل أي سبب يتعلق بدبلوماسيتها في البلقان، ولكن بسبب تايوان والتيبت وللسياسة الروسية منشأ مماثل. في حال قام دبلوماسي بريطاني بمناقشة مسألة هونغ كونغ مع دبلوماسي إسباني، فإن التشابه مع جبل طارق لا يكون بعيداً أبداً.

في مناسبات أخرى، يمكن أن تكون السياسة الخارجية رمزاً لصراع أكثر رسوخاً من أجل النفوذ الداخلي ويُحتمل أن تكون هي الحالة مثلاً في معارك السياسة الخارجية بين ما يسمى بالإصلاحيين والمتشددين في إيران. فالمعركة الحقيقية هي الصراع من أجل النفوذ الداخلي والنزاع حول السياسة الخارجية ليس أكثر من ظل لها. إن ا لشرعية

وبالتالي النفوذ ينبثق من الرأي الداخلي الذي يصب جلّ اهتمامه على السياسة في الداخل، إن السياسة المحلية تتعلق بالحصول على نفوذ في الداخل، إذ من دون ذلك لا توجد إمكانية لممارسة النفوذ في الخارج.

بما أن السياسة الداخلية هي أكثر ما يهم، فإن السياسة الخارجية تحظى باهتمام ثانوي إلى أن تبدأ في الضغط على القضايا الداخلية. وحين تتعلق الدبلوماسية بشعب آخر - الوضع في الشرق الأوسط، الأزمة في إفريقية، الحاجة إلى الاستقرار في أفغانستان - فقد تكون هامة ومثيرة للاهتمام بحماس، بل وحيوية بالنسبة للمصالح الوطنية على المدى الطويل. ولكن حين يتعلق الأمر بمصالح داخلية - العمالة، الضرائب، الهجرة أو ترتيبات الضمان الاجتماعي - فإن اللهجة تشتد على الفور. يفترض أن هذه هي "السياسة المنخفضة "وهي نوع القضايا السياسية اليومية البعيدة جداً عن الدبلوماسية ولكنها يمكن أن تؤدي إلى الفوز في الانتخابات أو خسرانها. إذا كانت المفاوضات في الخارج ستؤدي إلى زيادة الضرائب في الداخل أو زيادة في معدلات الهجرة، عندئذ يصبح الجدال أقسى وأشد صرامة. في زمن السلم تكون هذه هي المصالح الحيوية للحكومات، إذ يصبح رؤساء الوزراء ورؤساء الدول

منخرطين بقدر انخراط وزراء الخارجية. فالسياسة الخارجية تبدأ في الداخل.

إن الرفض الصيني لسفارة اللورد مكارتني لم يكن له أية علاقة بالسياسة الخارجية بل عكست بدلاً عن ذلك الاعتقاد بأن السماح بالتجارة مع العالم الخارجي كان من شأنه أن يزعزع الاستقرار الداخلي في الصين. وهذا النوع من المنطق يجري تطبيقه بشكل معاكس من قبل الجهات التي تقوم بالتحديث في الصين اليوم. فقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليس لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية ولكن لأن الحكومة الصينية تعتقد بأن هذا سوف يحرك الاقتصاد الداخلي ("الإصلاح الاقتصادي" هو المصطلح المهذب) ويزيد الرخاء في الصين. قد تكون السياسة خارجية ولكن بواعثها داخلية. لقد أساء القيصر الألماني تقدير رد فعل روسيا على الأحداث في الصرب سنة 1914 لأنه لم يكن على علم بالخلفية المحلية. وفي اللحظة التي أصبحت فيها معاملة السلافيين مسألة مشاعر شعبية في روسيا - مع انتشار الشعور القومي في سائر أوربة - أصبحت تلك المعاملة قضية محلية لقيصر روسيا بينما اضطرت السياسة الخارجية إلى أن تشغل مقعداً خلفياً.

المهم هو أن السياسة الخارجية هي الانعكاس الخارجي للسياسة الداخلية: ما هي الأولويات الداخلية للحكومة، ما هي القضايا التي تثير مشاعر شعبية قوية، ما الذي يجعلها تنجح أو تفشل؟ في زمن الحرب، تكون السياسة الخارجية ذات أهمية عليا، ولكن سبب ذلك هو أن التهديد الذي تواجهه الحكومة - الغزو، الاحتلال وجميع عواقبه، بما في ذلك فقدان الممتلكات، والعنف وفقدان الاستقلال[26] - ستكون أحداثاً داخلية كارثية. وللسبب ذاته، فإن قرارات استراتيجية بشأن العضوية في تحالفات أو اتفاقيات أخرى بعيدة الأثر مثل الاشتراك في الاتحاد الأوربي يتعين رؤيتها على أنها بنود هامة على الأجندة السياسية الداخلية، لأنه سوف تترتب عليها عواقب داخلية خطيرة.

لما كانت السياسة الخارجية إسقاطاً خارجياً لشؤون داخلية، يستنتج من ذلك أن التغيير الحقيقي في السياسة الخارجية يأتي من التغيير الداخلي. ما على المرء إلا أن ينظر حوله ليرى ذلك. لقد حدث تحوّل أوربة عبر برنامج غورباتشوف الخاص بالانفتاح والشفافية (Glasnost) وإعادة الهيكلة (Perestroika)، وهما كلمتان تشيران إلى أهداف السياسة الداخلية في الاتحاد السوفياتي. كما حدثت التغييرات

الكبرى الأخرى في أوربة عبر ثورات داخلية: نهاية الحكم السلطوي والعسكري في إسبانيا والبرتغال واليونان. وعلى مسافة ابعد في الخارج، ترتبت على نهاية الثورة الثقافية في الصين آثار عميقة على نوع الصين التي تعين على جاراتها التعامل معها: غدت السياسة الخارجية أقل عدوانية وركزت على المصالح الصينية بدلاً من المسائل الإيديولوجية. وقد قامت الصين بذلك نتيجة أحداث داخلية. وقد أسفر التغيير الداخلي في إيران عن ثورة في الشؤون الخارجية - استبدال عشرين سنة من الأعمال العدائية بتحالف مع الولايات المتحدة - رغم حقائق الجغرافيا السياسية غير المتغيرة على ما يفترض.

إن الحرب الباردة هامة على نحو خاص لأنها كانت في النهاية حرباً بين سياسات داخلية متنافسة، إذ إن تفسير الصراع الذي دام أربعين سنة بأنه بين الهيمنتين السوفياتية والأمريكية المتنافستين يخطئ الهدف. فقد كان صراعاً بين نظامين - الديمقراطية والاقتصاد السوقي من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة الدولة على الاقتصاد زائداً السيطرة الحزبية على كل شيء سواه، وهو ما أوضحته نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تطورات. إن هزيمة أحد النظامين لم يتبعها استيلاء إمبريالي، وإنما تبعها تغيير داخلي: دساتير جديدة، عضوية في

هيئات رأسمالية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والخصخصة.

أصبحت الأمور الداخلية في القرن العشرين موضوعاً مسيطراً من مواضيع السياسة الخارجية: فالديمقراطية وحقوق الإنسان ومعاملة الأقليات أصبحت الآن مواضيع مشروعة للدبلوماسية بل وأحياناً سبباً للنزاع. الآن وقد انقضت مواجهة الحرب الباردة، فإن الشكل الرئيسي للنزاع هو الحرب الأهلية وإن المناسبات الرئيسية للتدخل هي النزاعات الداخلية والقضايا الإنسانية.

وهكذا يتضح أن بعض القضايا الكبرى الحالية للسياسة الخارجية تدور حول مسائل مثل كيف يمكن إدخال الديمقراطية في العراق من دون خلق عدم استقرار، وكيف يجري حكم أفغانستان، وكيف يتعين حماية الأقليات في البوسنة ومقدونيا، وكيف ينبغي إصلاح السلطة الفلسطينية. إن الذين دعوا إلى "تغيير النظام" في العراق كانوا أقلية في المجتمع الدولي، ولكن من الناحية العملية لا يفصل هؤلاء سوى القليل جداً عما هو الآن العامل المشترك في العلاقات الدولية. وهذا ليس بالأمر الجديد كلياً، إذ في القرن السابع عشر، كانت المسألة المركزية في السياسة الخارجية في أوربة

هي: هل سيكون البلد كاثوليكياً أم بروتستانتياً؟ وفي القرن التاسع عشر: هل سيكون البلد ملكياً أم جمهورياً؟ ولكن الجديد هو أن تصبح قضايا من هذا النوع المواضيع الرئيسية في السياسة الخارجية ـ فمثلاً، في سنة 1945، كانت الأسئلة حول ما ستكون عليه بلدان مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا (ناهيك عن ألمانيا) ديمقراطية ومن سيحكمها جزءاً من منشأ الحرب الباردة. وفي التاريخ الحديث، كانت أنظمة الحكم في معظم أوربة الوسطى وفي كورية وفي فيتنام وفي قبرص وفي كمبوديا وأفغانستان جميعها خاضعة للتفاوض الدولي. وقد بدأ بناء الدولة بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت بين الفينة والأخرى جزءاً من الأجندة منذ ذلك الحين.

إن الفكرة القائلة بوجوب إبقاء السياسة الداخلية والخارجية منفصلتين تنشأ من مفاهيم السيادة وتقرير المصير، والاعتقاد بوجوب أن يكون الشعب حراً في تقرير مصيره وسياساته بشرط ألا يتدخل هذا مع أي طرف آخر. وبالتالي، فإن السياسة الخارجية لبلد ما هي موضوع مشروع لتقديم شكوى دبلوماسية بل وحتى للقيام بعمل عسكري في نهاية الأمر، ولكن ليس سياسته الداخلية التي هي شأن يخص

البلد دون غيره. ظل هذا الفصل لمدة طويلة أحد المعتقدات الرئيسية للنظام الدولي ولا يزال مهماً للكثير من البلدان (خصوصاً تلك البلدان التي أصنفها بأنها "حديثة")، لا سيما لتلك البلدان ذات الماضي الاستعماري الحديث ولديها ذكريات مريرة عما يعني فقدان الاستقلال. ولكنه مهم أيضاً للولايات المتحدة، حيث تصر مدرسة فكرية واحدة على الأقل، على أن الدستور الأمريكي هو المصدر الوحيد للسلطة المحلية أو الدولية.

تتمثل الصعوبة في أنه إذ تصبح الحدود أكثر انفتاحاً - وهو في حد ذاته نتيجة سياسة خارجية جلبت مدة طويلة من السلم - فإن آثار التطورات تزداد في الخارج. كما أن المنافسة الخارجية والاتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير المشروعة، وكما شاهدنا، فرص الإرهاب الدولي، جميعها تتضاعف. إن منشأ هذه التحديات في الجبهة الداخلية هو وجود المشكلات في الخارج: الحروب والدول الفاشلة التي تستحوذ عليها المصالح الفاسدة أو الإجرامية. وهذه جميعها تحتاج إلى حلول في السياسة الخارجية. في الحرب، يصل الأجانب بطريقة عنيفة وجلية بينما يكون وصولهم في زمن السلم أقل إثارة

ووجودهم أقل تطفلاً، ولكن الآثار يمكن أن تكون بعيدة المدى بالقدر نفسه.

تصر الأسطورة على أن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر هو نوعاً ما انحراف في السياسة الخارجية. لم يكن هذا التدخل يتم إلا في ظروف غير عادية - عند نهاية الحرب مثلاً، أو عندما تنهار الهياكل الداخلية العادية - وكانت هذه لحظات استثنائية في تاريخ بلد ما. غير أن كل هذا قد تغير مع العولمة. إن جوهر العولمة هو أنها تؤدي إلى تآكل التمييز بين الأحداث الداخلية والخارجية. فالقرارات المتعلقة بالاستثمارات في اليابان تؤثر على الوظائف في أوربة، والمجاعة في إفريقية تثير التعاطف في الولايات المتحدة (حيث يتم بث الصور التلفزيونية مباشرة داخل المنازل الأمريكية)، إرهابيون مصريو المولد ينتظرون في هامبورغ تعليمات من شخص سعودي في أفغانستان لمهاجمة نيويورك. لذلك يمكن أن تكون هناك أسباب عديدة تدعو للاهتمام بالسياسة الداخلية في البلدان الأجنبية بل وهناك حتى حاجة للتدخل. وبما أنه قد حلت محل الإمبراطوريات دول محكومة بشكل ضعيف وهزيل، فإن تدخلاً كهذا يصبح طبيعياً بشكل متزايد.

لعل أهم تغيير في السياسة الخارجية كان ابتكار السلام بوصفه هدفاً من أهداف السياسة. نتج هذا التغيير العميق عن الزيادة الهائلة في القوة المدمرة للقوات المسلحة، وهذا ما أوضحته حربان عالميتان وأكده استحداث أسلحة نووية - حرارية - ولكن نتج أيضاً عن التحول من مجتمعات ريفية / زراعية إلى مجتمعات حضرية / صناعية وبعد صناعية. إن غلادستون الذي يمثل الطبقات الصناعية الجديدة هو أول من قدم السلام كبرنامج سياسة رئيسي، ولكن تطلب استكمال التغيير حروب القرن العشرين مع ما رتبته من آثار هائلة على السكان المدنيين. كان رد الفعل بعد الحرب العالمية الأولى على كلا جانبي المحيط الأطلسي هو النظرة المفرطة في التبسيط ومفادها أن النزعة السلمية المتنكرة نوعاً ما بأنها حياد أو انعزالية أو دعم لعصبة الأمم سوف تجلب السلام، وهو الأشبه قليلاً بالتفكير بأن أكل الأدمغة سوف يجعلك ذكياً. بعد الحرب العالمية الثانية، أدمجت مقاربة أشد قوة وأكثر دقةّ - أشد قوة عبر حلف الناتو وأكثر دقةّ عبر الاتحاد الأوربي - هدف السلام في أوربة ليس في السياسة فحسب ولكن في إطار دائم.

انتقلت أوربة اليوم إلى مرحلة تالية. في اقتصاد عالمي حيث تآكل التمييز بين "الداخلي" و"الخارجي" وحيث يعتمد رفاهنا اعتماداً كبيراً على النظام التجاري والاستثماري الحر، فإن تكاليف التصدع العسكري الرئيسي هي أعلى من أي وقت مضى. وهذا لا يجعل السلام محتوماً - ليس ثمة حدود للغضب والجشع والحماقة - ولكنه يعني أن أهداف السياسة الخاصة بالعالم المتقدم تختلف عن أهداف العصور السابقة. إن التفضيل الشديد لبيئة سلمية هو السبب في زيادة تكرار التدخل في الحروب الأهلية الخاصة بأناس آخرين وسبب تدريب القوات على حفظ السلام بوصفها مهارة مهنية وسبب تكرار نشر رجال الشرطة وكذلك القوات العسكرية في الخارج. إن تولي الجيش - الذي هو أداة جوهرية في السياسة الخارجية - واجبات الأمن والنظام في الخارج إنما هو إلى حد ما الانتصار النهائي للداخلي على الخارجي.

في حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تكون السياسات الداخلية هي التي تسيطر عادة: وهذا أمر غريب حيث إن للرئيس نفوذاً على السياسة الخارجية أكثر مما له على المسائل الداخلية، حيث لدى الكونغرس، ورئيس بنك الاحتياط الفدرالي والولايات الفدرالية نفوذ قوي للغاية. ومع

ذلك، فإن أهم عامل مفرد في السياسة الخارجية يتم اختياره بشكل شبه دائم على أساس السياسة الداخلية. وكما قال بيل كلينتون، أحد كبار الضالعين في السياسة الانتخابية: "إنه الاقتصاد، يا غبي". بالنسبة للولايات المتحدة، كما هو الأمر بالنسبة لمعظم البلدان في معظم الأحيان، تظل السياسة المحلية تحتل المقام الأول، والداخلية المقام الثاني، بينما السياسة الخارجية تندرج ثالثاً على استحياء.

إن صعوبة هذا الموقف اليوم هو أنه في عالم بلا حدود، يمكن أن يكون للأحداث في الخارج تأثير داخلي قوي - وحين تبدأ في التأثير على الشؤون الداخلية تصبح خطيرة. المشكلات في الخارج هي بديهياً مشكلة جهة أخرى وتبدأ المشكلة عندما يكون الطرف الآخر المعني غير مستعد أو غير قادر على حلها. وعلى وجه التحديد، لما كانت مشكلة الطرف الآخر التي تتعلق بالسياسة الخارجية هي مشكلة داخلية لشخص آخر - بل لعلها تكون مسألة حياة أو موت سياسية بالنسبة له - من غير المحتمل أن يلحظ كثير ما يقوله الأجانب حول الموضوع. إن صعوبة إقناع بلد أجنبي بتغيير سياسته من أجل معالجة مشكلات داخلية تحدثها في مكان آخر هي موضوع الفكرة الرئيسية للحقيقة العامة التالية.

الحقيقة العامة الثالثة

التأثير على الأجانب أمر صعب

يحدث للرؤساء الأمريكيين شيء غريب لدى انتخابهم، إذ حين يكونون مرشحين، فإنهم يركزون بصورة أساسية على السياسة الداخلية، وكثيراً ما يبالغون في إظهار مركزهم بصفتهم أشخاصاً من خارج مجموعة المتنفذين الموالين للسلطة في واشنطن. وربما يسخرون من خصمهم الذي يكون في سدة الحكم لكونه أنفق وقتاً طويلاً للغاية على الشؤون الخارجية. ولكن بعد سنة أو نحو ذلك، يعطي الرئيس قدراً متزايداً من الوقت لمسائل الشؤون الخارجية، وهذا ليس مجرد ظاهرة أمريكية، إذ يبدو أن شيئاً مماثلاً يحدث بقدر أكثر أو أقل، لرؤساء الوزارات ورؤساء الدول في معظم البلدان الأوربية.

إن خفض الجريمة أو البطالة أمر صعب وغير مؤكد، إذ يجب التفاوض مع بعض اللوبيات المحلية العتيدة. ومهما كانت السياسات مخططة بعناية، ما من أحد يمكن أن يكون متأكداً كيف سوف تسير السياسات من الناحية العملية. في الداخل، إن إحراز تقدم في إنجاح السياسات عملية بطيئة ومضنية. ومن ناحية أخرى، تتيح السياسة الخارجية فرصة

النجاح الظاهرية، زائداً، ربما، قدرا قليلا من البريق. ويستطيع الزعماء عقد اجتماعات قمة والتوصل إلى اتفاقيات دولية وتوقيع معاهدات والتعهد بتقديم معونات سخية، بل - في الحالات القصوى - نشر قوة مسلحة.

إن الفكرة القائلة إن السياسة الخارجية أسهل من الشؤون الداخلية هي وهم غريب، فالسياسة الخارجية تتعلق بذلك الجزء من العالم الخارج عن السيطرة المباشرة لحكومتك. في الداخل، تستطيع الحكومات سن القوانين، ويمكنها، نظرياً على الأقل، فرض الامتثال والطاعة. وفي الخارج، لا تستطيع الحكومات سوى محاولة الإقناع والأمل باتباع مشورتها. فالتأثير على الحكومات الأجنبية ليس بالأمر السهل حيث إن كل زعيم سياسي منغلق في نظامه الداخلي الخاص به وبالتالي فإن تأثير الغرباء عليه لا بد وأن يكون محدوداً. كثيراً ما يلزم جهد كبير لتحقيق نتيجة ضئيلة نسبياً. وفي أغلب الأحيان، حتى على مدى مدة طويلة من الوقت، لن تتحقق أي نتيجة على الإطلاق. فلننظر مثلاً إلى ما كرسه المبعوثون الخاصون الأمريكيون ووزراء الخارجية الأمريكيون والرؤساء الأمريكيون من وقت وجهد على مدى سنوات لمشكلة فلسطين. بعد حرب الخليج الأولى، عندما كانت

الهيبة الأمريكية في ذروتها، نجحت إدارة بوش/ بيكر في جلب الطرفين إلى مائدة المفاوضات، بل إن الدبلوماسية المتأنية من وراء الكواليس بلغت حد التوصل إلى اتفاقية إطارية (عملية أوسلو). ولكن سواء أكان ذلك بسبب سوء الحظ أو سوء النية، فقد كان التنفيذ يتأخر أو يتعرقل باستمرار - وذلك على الرغم من عمليات التدخل القوية التي قام بها مسؤولون كبار مثل السناتور ميتشل أو رئيس وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت (George Tenet) الذي كان يتصرف بالنيابة عن الرئيس. وأخيراً، خاض الرئيس كلينتون نفسه عملية مفاوضات ماراثونية في كامب ديفيد، ولكن هذا أيضاً لم يسفر عن أية نتيجة. يستطيع المرء أن يلوم هذا الطرف أو ذاك حسبما يختار، ولكن العبرة تبقى أنه: حتى بالنسبة لدولة عظمى، فإن حمل أناس آخرين على فعل ما تريده هو أمر في غاية الصعوبة.

إن صنع تغيير في السياسة وتنفيذه صعب بما فيه الكفاية في بلدك: وفعل ذلك من وراء البحار يعتبر تحدياً هائلاً. إذا كانت المصالح الثابتة في الداخل تستطيع مقاومة ضغوط مصدرها حكومة منتخبة بطريقة مشروعة من أجل إجراء تغيير، فإنه حتى من الأسهل للمصالح في بلد أجنبي فعل

الشيء نفسه، وبخاصة حين تعرف أنها سوف تبقى هناك بعد مدة طويلة من مغادرة الأجانب.

تأتي لحظات تسنح فيها للغرباء فرصة حقيقية لممارسة النفوذ. فمثلاً، عندما ينهار نظام قائم، ربما في أعقاب حرب، قد تسنح فرصة لسلطة قوية وجيدة التنظيم لبناء شيء جديد آخر. لقد رأينا هذا على نطاق ضخم بعد الحرب العالمية الثانية. (وقد تسنح الفرصة ذاتها نفسها اليوم في العراق). ولكن عملية استحداث أو إعادة إنشاء دولة - أمة - بناء أصعب بكثير من عملية تدمير نظام حكم، حسبما تدل على هذا الجهود الغربية في البلقان. فبعد استخدام وجيز للقوة وتفاوض دبلوماسي طويل، قد مضى الآن على مهمة بناء دولة بوسنية سنوات عديدة وكلفت عدة مليارات من الدولارات. وقد تم استعادة السلام والنظام، واستؤنفت الحياة السياسية بإجراء انتخابات نظامية، وتجري معالجة الجريمة، وتجري إعادة بناء الجيش والشرطة، ولكن النهاية ليست وشيكة بعد. وينبغي ألا يأتي هذا كمفاجأة. إذا كان من الصعب إدارة اقتصادك أنت، فمن الأصعب بكثير إدارة اقتصاد غيرك. إذا كان خفض الجريمة في بلدك تحدياً، فإن إزالة الجريمة المنظمة في

الخارج تعتبر كابوساً. إذا كان تأمين إصلاح داخلي صعباً، فإن إعادة تشكيل بلد غيرك أمر شبه مستحيل.

إذن كيف ينبغي أن تتعامل الدول مع حالات في الخارج تؤثر على مصالحها الحيوية؟ تزداد وثاقة صلة السؤال في حقبة عالمية حيث يمكن أن تكون لأفعال الأجانب آثار على الساحة الداخلية، حيث التطورات في أفغانستان مثلاً أو في السعودية يمكن أن تغير الحياة إلى الأبد في نيويورك أو باريس. الجواب هو أن تحت تصرف الدول ثلاث أدوات رئيسية للتأثير: الكلام، والمال، والقوة. تستطيع أن تقنع، أو تستطيع أن ترشي أو تستطيع أن تجبر.

للوهلة الأولى، يبدو الإقناع أضعف الأدوات الثلاث. فمن حيث إن للكلام وزنا، فذلك لأنه يمثل إما وعوداً بالمساعدة أو تهديدات بالعنف. وهذا يعني ضمناً أن قوته الذاتية ضئيلة ولكنها تحل محل واحدة أو أخرى من أداتي التأثير. ولكن ليس لدى الأدوات الاقتصادية أو القوة العسكرية سجل نجاح لم تشبه شائبة.

إن العيب الاستثنائي للمال هو أنه ما إن تعطيه إلى شخص ما، حتى يكون من الصعب استرجاعه. ويلزم تدفق مستمر

للإبقاء على التأثير. ورغم ذلك، لا يمكن للمال أن يشتري الكثير الكثير، فالمساعدة المالية هي دائماً سيف ذو حدين. وقد يفكر المرء بأن تقديم تمويل تكون هناك أمس الحاجة إليه يعطي صندوق النقد الدولي نفوذاً كثيراً. من الناحية العملية، الأمور ليست بهذه البساطة. إن سحب المساعدات وإثارة انهيار اقتصادي لا يخدم مصالح المانح أو المقرض. يمكن أن يكون وضع شروط للقروض فعالاً أثناء التفاوض بشأنها، ولكن حمل البلدان على الالتزام بالشروط التي وافقت عليها ليس سهلاً ما إن يصبح المال في جيبها. وإن نسبة كبيرة من برامج صندوق النقد الدولي تتم إعادة التفاوض بشأنها كلياً أو جزئياً.

إن استخدام المساعدات الاقتصادية لتحقيق أهداف غير اقتصادية إنما هو أكثر صعوبة. لنفترض أن معونة تقدم بشرط إدخال تحسينات في مجال حقوق الإنسان: ما هي السياسة التي ينبغي أن تتبعها حكومة ما عندما يطبق البلد المعني سياسات اقتصادية رائعة ولكنه لا يفعل أي شيء بشأن حقوق الإنسان (كما هو الحال في تشيلي أثناء حكم بينوشيه)؟ إن قطع المعونة طريقة سيئة لمكافأة إدارة اقتصادية جيدة. ومن غير المحتمل فعل الكثير من أجل حقوق الإنسان أيضاً. تنشأ

المشكلات ذاتها إذا حاولت ربط المعونة بالسياسة الخارجية. هل كان ينبغي للمجتمع الدولي قطع المعونة عن أوغندا، التي لديها برامج ممتازة للقضاء على الفقر، لأنه لم يحب الدور الذي كان يلعبه الجيش الأوغندي في أجزاء من الكونغو؟ إن استخدام المعونات بمثابة أداة لكسب النفوذ هو شيء بين لعبة بوكر ولعبة "الجبان" من أجل مصالح وطنية ودولية. إن أهالي كوسوفو الذين يعتمدون اعتماداً قوياً على المعونة الأجنبية هم أيضاً شعب يتمتع باستقلال ذهني قوي أيضاً وفي أغلب الأحيان لا يفعلون ما يقال لهم. ولكن هل سيتخلى المجتمع الدولي عنهم؟ يبدو أنه أمر غير محتمل إلى حد بعيد، إذ يمكن للمانحين الحصول أحياناً على الكثير جداً لقاء أموالهم فيما إذا لعبوا لعبة قاسية وفيما إذا تم تقديم المال ببطء نوعاً ما. ولكنهم ينجحون على الأرجح إذا كانت استراتيجيتهم تعاونية بدلاً من قسرية وإذا أمكنهم العمل - في إطار النظام الداخلي. إن العمل مع حلفاء محليين، مثل وزارة المالية، يقوي موقف المانح على نحو هائل. وفوق كل شيء، من المعقول أن يكون المرء متواضعاً في أهدافه ومراميه، إذ إن التركيز على هدف واحد، ينصب الاهتمام عليه باستمرار على مر الزمن، يحظى على الأرجح بفرص نجاح أكثر مما يحظى به السعي المتغير وراء تحقيق أهداف متعددة.

ويصح شيء مماثل بالنسبة للمساعدة الدفاعية، إذ قد يكون لدى حكومة ما بعض النفوذ عند نقطة التفاوض من أجل المساعدة، ولكن ما أن تباشر في تنفيذ البرنامج، حتى يصبح لديها التزام بسياسة معينة إزاء البلد. يكون المانح تحت رحمة المتلقي بقدر ما يكون المتلقي تحت رحمة المانح. إن الولايات المتحدة - على الرغم مما قدمته من مساعدات هائلة - لم تفلح أبداً في حمل حكومة فيتنام الجنوبية على التصرف بالطريقة التي تريدها هي، كما أن النفوذ الأمريكي على إسرائيل لم يكن كل ما يبدو أنه تلمح إليه ضمناً علاقتها الدفاعية الوثيقة - زهاء 70 مليار دولار من المساعدات على مر السنين. إن السؤال الذي طرحه لينين في هذا الصدد "من/ لمن" ينطبق بقدر ما على كل علاقة وثيقة أخرى تقريباً. إن جزءاً من التفسير هو أنه قلما تعطى المساعدة من أجل النفوذ دون غيره. لقد ساعدت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية وهي مستمرة في مساعدة إسرائيل، وذلك بسبب التزامها نحوهما. في معظم الحالات، يكون هذا أكثر من حساب سياسات يمكن الاستمرار فيه أو إيقافه. فهو يتعلق عادة بأهداف وطنية هامة، ويمكن أن تنخرط قوى محلية قوية، خصوصاً في الحالة الإسرائيلية. إن تقديم التزام لبلد ما يعني الاضطرار إلى

قبول أية سياسات تمارسها الحكومة التي تكون في سدة الحكم آنذاك.

إن الأدوات الاقتصادية السلبية هي أيضاً سيف ذو حدين، إذ تتيح العقوبات حافزاً للبلد المستهدف من أجل تغيير سلوكه وقد يكون رفعها في آخر الأمر ورقة مفيدة في المفاوضات. ولكن يحتمل أن تلحق الأذى بالشعب بدلاً من الحكام الذين يعرفون عادة كيف يهتمون بأنفسهم. وعلى الرغم من جميع الجهود التي هي بخلاف ذلك فإن هذا ما حصل في العراق. ومن المفارقة، أن العقوبات ربما تصبح الأشد فاعلية حيث تكون الحاجة لها أقل ما يمكن - ضد الديمقراطيات - إذ إن إيذاء الشعب يمكن أن يحمله على الانتقام من الحكومة في الانتخابات التالية. بل حتى عندئذ يمكن أن تسفر العقوبات عن آثار معاكسة تقوي الحكومة. كثيراً ما يؤدي الإكراه الخارجي إلى رص الصفوف حتى حول حكومة لا تحظى بشعبية بخلاف ذلك. ويمكن أن تكون لها آثار منحرفة أيضاً. في حالة الصرب، لم تتمكن الحكومة فقط من إلقاء اللائمة على العقوبات لكونها السبب في معاناة البلد الاقتصادية، بل إنها يمكن أن تكون قد استفادت منها حيث إن العقوبات وضعت السلطة في أيديها، من خلال إمكانية استغلال نظام

التقنين. إن حكومة شبه إجرامية مثل حكومة سلوبودان ميلوسفتش، التي لديها نطاق لا بأس به من الاتصالات الإجرامية، تزدهر في بيئة من التهريب وانعدام القانون.

لا تفشل العقوبات دائماً. وحيثما تنجح قلما يكون ذلك بسببها هي بمفردها وإنما كجزء من سياسة أوسع تشترك فيها ضغوطات أو إغراءات أخرى. وإن أهم ما في الأمر هو أنه يجب الاستمرار في العقوبات لمدة طويلة من الوقت. هكذا كان الحال في جنوب إفريقية، روديسيا، والصرب، حيث يحتمل أن تكون القوة العسكرية وعوامل أخرى كثيرة قد لعبت دوراً هاماً في إسقاط نظام الحكم. إن حالة ليبيا، في أعقاب حادثة إسقاط الطائرة في لوكربي - حين كان يوجد هدف محدود وراء محاكمة اثنين من الموظفين الحكوميين وفرض عقوبات لمدة طويلة من الوقت - مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها استخدام العقوبات استخداماً فعالاً. ولكن من الجدير بالملاحظة، في هذه الحالات وغيرها من حالات استخدام العقوبات بنجاح، أن عامل العزل الذي ينطوي عليه نظام العقوبات كان على ما يبدو بنفس قدر أهمية الآثار الاقتصادية. يريد معظم الناس الانتماء إلى مجتمع ما وتريد معظم الحكومات الانتماء إلى عالم ما أو على الأقل إلى

مجتمع إقليمي ما. وكان الاتجاه مؤخراً هو التشديد على هذا العنصر من الاستبعاد في العقوبات على شكل فرض منع على إصدار تأشيرات للزعامة، بدلاً من تدابير اقتصادية تؤثر تأثيراً سيئاً على أشد الفئات تأثراً وأقلها قوة. وقد جرت محاولة هذا مع إحراز بعض النجاح في حالتي الصرب وروسيا البيضاء، ولكن بقدر أقل من النجاح نوعاً ما حتى الآن في حالات مثل زيمبابوي أو بورما (ميانمار).

القوة العسكرية هي العقوبة القصوى في الشؤون الدولية، فهي تمثل القوة بدلاً من النفوذ. وإن ما يغري حكومة ما باستخدام القوة المسلحة هو إتاحة الفرصة لها لتمسك بزمام الأمور حقاً: إن شعبها إذ يطيع أوامرها، سوف يعمل على تدبير الأمور. ويتاح لها ولو مرة واحدة تجاهل العامل الأجنبي المحرج. وقد يكون هذا أمراً مكلفاً وخطيراً، ولكن القوة المسلحة تحصل على نتائج على الأقل. هل تحصل حقاً على نتائج؟ التاريخ غير حاسم، إذ ليست الحقيقة ببساطة ـ في القرن العشرين على الأقل ـ يبدو أن أولئك الذين بدؤوا الحروب على الأغلب أنهم هم الذين خسروها وعانوا الكثير نتيجة لذلك. وحتى المنتصرون لم يفلحوا على المدى الطويل. إن خمسين سنة من الاحتلال السوفياتي لأوربة الشرقية والوسطى لم تترك

وراءها شيئاً يذكر سوى الذكريات السيئة والشك. كما أن الاحتلال الياباني لكورية أو الاحتلال الإندونيسي لتيمور الشرقية، أو الاحتلال الألماني لمقاطعة الألزاس واللورين أو الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لم يحقق أي شيء دائم عدا الحقد والبغضاء. لقد حذر مكيافللي أميره بأنه من الأفضل قتل شخص ما على تجريده من ممتلكاته - إذ يمكن للقتل أن يطويه النسيان في نهاية المطاف ولكن السرقة تولد عداوة دائمة - لعل هذا ينطبق على الشؤون الدولية أيضاً، إذ إن الهزيمة في حرب سوف تنسى في يوم ما، ولكن الاحتلال يسبب عداوة طالما ظل قائماً. إن المرارة التي سببها الاحتلال الألماني لمقاطعة الألزاس واللورين ما هي إلا أحد الأمثلة.

لقد نجح العمل العسكري في حالة ميلوسفتش وكوسوفو - رغم أن الأمر احتاج إلى مدة من القصف أطول مما كان متوقعاً. ولكن التغيير الحقيقي في يوغوسلافيا جاء مع الثورة الداخلية بعد مدة ما من التدخل الأجنبي. لقد حدث التغيير نتيجة العزلة بقدر ما أحدثه العمل العسكري، وكانت أهمية سياسات أوربة والولايات المتحدة في أعقاب النزاع في كوسوفو تعادل أهمية الحملة نفسها: العقوبات، العزلة، والدعم الذي قدم للمعارضة. في حرب الخليج الأولى، حل العمل العسكري

المشكلة العسكرية، ولكنه ترك من دون حل المشكلات السياسية لدكتاتورية عدوانية وشعب مقسم، وحكومة، تستطيع من خلال إمكانية وصولها إلى الإيرادات النفطية الهائلة أن تعزل نفسها عن تلك المشكلات.

باستثناء حرب تؤدي إلى استسلام غير مشروط وإلى احتلال، يصعب العثور على الكثير من الأمثلة على مشكلات يتم حلها بوسائل عسكرية بحتة. بل إن تاريخ الاستسلام غير المشروط في الحرب العالمية الثانية يوحي بأن أفضل وظيفة للعمليات العسكرية هي تأمين بيئة يمكن فيها التفاوض بشأن حلول سياسية (إنه تعريف ينطبق على حفظ السلام وكذلك على الحرب). كان النصر العسكري شرطاً مسبقاً للنجاح في ألمانيا واليابان، ولكن السياسات التي تلت هي التي أقامت سلاماً دائماً بالقدر نفسه الذي فعله العمل العسكري. في البلقان وأفغانستان، كان الوضع مماثلاً تماما. إن ما تفعله بعد انتهاء النزاع هو الذي يجلب الاستقرار أو يسمح بحدوث انتكاسة. لقد حلت حرب الخليج الثانية مشكلة صدام حسين، ولكن يتعين الانتظار لمعرفة ما إذا كانت ستحل مشكلة العراق. إذ سوف يعتمد ذلك على السياسات التي تتخذ في أعقاب الأعمال العسكرية. لقد نقل عن نابليون، الذي

كان من الأجدر به أن يعرف، قوله قبيل موته:"ما من شيء دائم يتأسس على القوة".

لربما توجد صعوبة عامة في محاولة تحقيق تعاون عن طريق الإكراه: لعله يمكن تحقيق إذعان واستياء، ولكن ذلك ليس هو الشيء نفسه. إذا تم رفع أداة الإكراه - سواء كانت أموالاً أو قوة - يحتمل عندئذ أن تخسر حتى الإذعان. يسبب الإكراه عادة الامتعاض أكثر مما يشجع على تعاون صادق. لم يفرز الإكراه حلفاء حقيقيين للاتحاد السوفياتي في أوربة الوسطى. يمكن للقوة أن تجعل شن هجمات إرهابية على إسرائيل من الأراضي المحتلة أكثر صعوبة، ولكنها لا تقنع الشعب على التخلي عن فكرة الكفاح المسلح. إن للقوة العسكرية والمال على السواء دوراً يلعبانه في تغيير السياسات، ولكن إذا أريد للتغييرات الاستمرار، يلزم شيء آخر. وهذا يعيدنا إلى الكلمات.

في النهاية، يجب أن يريد الشعب التغيير ويجب أن تكون لديه رؤية بديلة للكيفية التي قد يكون عليها العالم. وتحقيقاً لهذا، يجب أن تقدم الكلمات أكثر من مجرد وعد بمساعدة مالية مؤقتة أو التهديد بإكراه عسكري (مؤقت). إن إقناع الزعماء السياسيين بتغيير سياساتهم، وبالمجازفة بمناصبهم

والمغامرة بمستقبل بلدهم، يتطلب التزاماً قوياً من جانب أولئك الذين يقومون بالإقناع. ولكن إذا كان الالتزام يتعلق بمستقبل سيتم فيه إدراج ذلك البلد في نظام يعطيه صوتاً، ومقعداً على الطاولة، ومعاملة متساوية وحقوقاً قانونية، عندئذ يمكن أن يكون الالتزام مقنعاً. إن الكلمات المعسولة في الوقت المناسب ومع الرجل المناسب هي الطريقة الوحيدة نحو تغيير دائم ولكن هذا لا يسري على كل بلد وفي كل مناسبة - إذ كان للكلمات المعسولة التأثير المضاد تماماً على هتلر ولم يكن من المحتمل أبداً أن تنجح مع صدام حسين.

تتضح قوة الالتزام الحقيقي من التحول الذي طرأ على أوربة واليابان في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. (على عكس ذلك، يمكن رؤية النتائج الكارثية لانعدام الالتزام في أعقاب الحرب العالمية الأولى). وسيتم في الفصل الخامس من هذه المقالة إجراء مزيد من استكشاف طبيعة ذلك الالتزام، ولكن يمكن رؤيتها على الفور في وجود القوات الأمريكية الذي استمر حتى هذا اليوم في أوربة والمحيط الهادئ - مقارنة مع الموقف بعد الحرب العالمية الأولى. في البلقان اليوم، فإن أحد أقوى البواعث التي تدفع إلى الإصلاح هو إمكانية الانضمام إلى المجتمع الأوربي - الأطلسي. فقد بدأت

هذه العملية بالفعل بحيث إن جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة تنتمي الآن لمجلس أوربة والاتحاد الأوربي. إذا كانت أوربة والولايات المتحدة قد بدأتا في النجاح في البلقان، فإن سبب ذلك هو الالتزام بعضوية الاتحاد الأوربي التي سارت جنباً إلى جنب مع قوة حلف الناتو وأموال الاتحاد الأوربي. هذا هو استخدام القوة بطريقة بنّاءة: نفكر عادة بالقوة بمثابة أداة إكراه، ولكن يمكن أيضاً استخدامها للحماية وللطمأنة، ولبناء الثقة وللضم بدلاً من التهديد.

إن حمل الحكومات الأجنبية على تغيير سياساتها أمر صعب بما فيه الكفاية، بل إن حمل الفئات في حرب أهلية على وقف القتال هو أكثر صعوبة. ويلزم في أغلب الأحيان أن يبذل المجتمع الدولي جهداً مكثفاً وإستراتيجية متضافرة. حين يقاتل الناس، فإن مرد ذلك هو فشل السبل المعقولة لحل المشكلات. وكلما طال أمد النزاع، تثار مزيد من الانفعالات وتزداد الأسباب للاستمرار. إن كل جندي يقتل أو امرأة تغتصب يصبح سبباً آخر. في هذه الظروف، حيث لا تستطيع الأطراف صنع السلام بأنفسها، يتعين على أحد غيرهم إجبارهم على الجلوس معاً. في بعض النواحي، إن صنع السلام في هذه الظروف يشبه صنع الحرب. يمكن أن تنطبق بعض

المبادئ ذاتها على الأقل، لا سيما مبادئ الحشد والتجمع. يحشد الجنرالات مدافعهم وقوات الصدام عند نقطة واحدة. ويجب أن تفعل الدبلوماسية الشيء نفسه: التركيز على عدد محدود من الأهداف وتجميع أقوى ائتلاف ممكن. وأخيراً، عليها استعمال ذخيرة حية وتقديم التزامات حقيقية - وقت ورجال ومال. وكلمات أيضاً - إذ في النهاية، من أجل إقناع الناس، بإمكان القوة والمال أن يساعدا، ولكن الرؤية والالتزام هما أهم العناصر.

لقد اتضحت أهمية التحالفات في صنع السلام في البلقان. وكان فريق الاتصال هو مفتاح اتفاق دايتون في البوسنة، طالما أنه كان يعتقد أن فرنسا وبريطانيا كانتا تقفان على جانب واحد، بينما تقف ألمانيا والولايات المتحدة على الجانب الآخر (وكانت روسيا تلعب لعبة مستقلة كلياً)، لم يكن هناك أمل في التوصل إلى حل: إذ بوسع كل فريق أن يجد سبباً للاعتراض على تسوية على أساس أن يهب الأمريكيون / الروس إلى نجدته. ولم يصبح بالإمكان التوصل إلى تسوية داخلية إلا عندما حصلت وحدة خارجية. في حالة كوسوفو، كانت وحدة المجتمع الدولي حاسمة أيضاً. ولم تبدأ المفاوضات الجادة لتأمين انسحاب صربي إلا عندما بدأت روسيا تعمل مع

ائتلاف حلف الناتو. في أفغانستان، كان الفرق بين مؤتمر بون (حيث أسفرت تسوية عقدت بين الأطراف الأفغانية عن إقامة سلطة أفغانية مؤقتة تحت حكم حامد قرضاي) والمؤتمرين الفاشلين اللذين سبقاه في طشقند وبيشاور هو وجود مجتمع دولي موحد ـ الولايات المتحدة في المقام الأول ـ يضغط من أجل تسوية ومستعد لدعمها بالمال والموارد العسكرية. وفي جميع هذه الحالات، فإن جعل القوى الرئيسية تعمل معاً بوضوح كان خطوة حيوية على طريق التوصل إلى تسوية. إذا أريد في أي وقت التوصل إلى تسوية للمسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فإنها لن تكون إلا على خلفية جهد مركز يبذله ائتلاف عريض، بما في ذلك دول المنطقة فضلاً عن اللاعبين الدوليين الأساسيين. ليس من اليسير تحقيق مجتمع دولي موحد كما أنه ليس الحل لكل مشكلة، ولكن ما من مكان أفضل منه للبدء.

إن إقناع الناس بتغيير عقليتهم أمر عسير، إذ إن معظم الناس، ما إن يستقرون على أمر لا يغيرونه. قد يكون الانتظار هو أفضل سياسة أحياناً. غالباً ما تكون وظيفة الدبلوماسية إيجاد صيغة ـ كثيراً ما تكون شكل مبهم من الكلمات ـ يمكن للجميع الادعاء بأنهم يوافقون عليه بينما هم ينتظرون

تغير شيء ما، لربما الموقف الداخلي من جانب أو آخر، مما قد يجعل حل المشكلة أكثر سهولة. وحينما يثبت تعذر الوصول إلى صيغة كهذه، فإن أفضل ما يمكن فعله في أغلب الأحيان هو الاستمرار في التكلم لكي يعطي وجود "عملية ما" الجميع عذراً للانتظار والأمل بدلاً من جعل الأمور تزداد سوءاً في حال القيام بعمل ما. أحياناً، ما عليك إلا أن تنتظر بروز أناس جدد على الساحة، مثل غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي أو ديفيد ترمبل في أولستر. إن وفاة عبد الناصر في مصر هي التي أحدثت التغيير هناك في نهاية الأمر، وإن موت ماو هو الذي غيّر الصين.

إن سياسة الاحتواء هي المعادل العسكري لدبلوماسية التحلي بالصبر. وهذه كانت بصورة أساسية الاستراتيجية الغربية إبان الحرب الباردة - دامت مدة الانتظار خمسين سنة. وإن الحروب بالوكالة التي جرى خوضها أثناء الحرب الباردة والتي كانت عنيفة ومميتة، كانت رغم ذلك عروضاً جانبية، فقد كانت معارك الحرب الباردة الحقيقية ضمن الجانبين: حيث نجح الغرب، عبر العديد من المناقشات بشأن السياسات، في المحافظة على وحدة التحالف، وحيث حاول الاتحاد السوفياتي عن طريق الإكراه العسكري (وتدني الإقناع) فعل

الشيء ذاته داخل الكتلة الشرقية. كان الانتصار الغربي في الحرب الباردة جزئياً انتصار دبلوماسية الائتلاف. في النهاية، أعطت المثابرة والمفاوضات بين الحلفاء ثمارها. فقد أبقى التوافق على تماسك التحالف وساعدت عملية المناقشات على إضفاء الشرعية عليه. لقد عبر جورج كينان (George Kennan)، أحد كبار الدبلوماسيين في عصرنا عن ذلك قائلاً:

> حسب رأيي، سيكون من المفيد لو اعترفنا بأن الأهداف الحقيقية للمجتمع الديمقراطي لا يمكن تحقيقها من خلال حرب ودمار على نطاق واسع... بل إنني أفضل الانتظار لمدة ثلاثين سنة لينهزم الكرملين بواسطة أساليب الدبلوماسية الملتوية والبطيئة لدرجة تثير السخط بدلاً من رؤيتنا نخضع لتجربة الأسلحة، وهو اختلاف درجة تعرضه لتسوية سعيدة واضحة ضعيفة للغاية بتلك الوسائل[27].

قد يكون أنجع استخدام للقوة هو استخدامها لغرض الاحتواء، على وجه التحديد كما أوصى به كينان، هو إظهار استعدادك وقدرتك بوضوح على الدفاع عن نفسك،

ريثما تنتظر الأشخاص المناسبين والتحالف الخارجي المناسب والأجهزة المحلية الداخلية المناسبة للعثور على حل سياسي. لقد نجحت هذه الاستراتيجية ـ الحوار والردع حسبما أصبحت في نهاية الأمر ـ نجاحاً باهراً في الحرب الباردة. ويبقى معرفة ما إذا كان بالإمكان تطبيقها على جميع تهديدات عالم ما بعد الحرب الباردة. التريث ليس سياسة صائبة إذا كنت تتعامل مع قوة غير مستقرة على وشك حيازة أسلحة نووية. ويؤمل أن تكون هذه حالات استثنائية (وألا يكون العالم بصدد دخول مرحلة جديدة وخطيرة). وفي حالات أخرى، يظل الصبر فضيلة رئيسية للدبلوماسية. وغالباً ما يمكن أن يكون الانتظار طويلاً.

إن الكثير مما يعتبر سياسة خارجية هو نوع من اللعبة. فالزعماء يدلون بتصريحات صداقة طنانة، ويكيلون المديح لوثاقة العلاقات الثنائية، ويتفقون على القيام بزيارات أخرى لبلد أحدهم الآخر، ويتبادلون الوفود البرلمانية، ويدعون إلى ضبط النفس والحوار. وتتم تبرعات مالية ولكن فقط للتظاهر بفعل شيء ما، من أجل تفادي التورط. ما من أحد ملتزم حقاً ولا شيء يحدث حقاً. إذا أرادت إحدى الحكومات حقاً تغيير سلوك حكومة أخرى، سوف تحتاج إلى تركيز ودعم

واضحين من حلفاء أقوياء، ويجب أن يكون جميع المعنيين مستعدين للمثابرة لمدة طويلة من الوقت.

وفوق كل هذا، يلزم أن تكون الحكومة ملتزمة، إذ يبدأ الارتباط الحقيقي حين تكون مستعدة لتقديم شيء ذي أهمية داخلياً. عندما تلتزم بإرسال قوات أو تفتح أسواقها أو حين تفتح مؤسساتها الصانعة للقرارات. ومثلما تؤخذ الشؤون الخارجية بمزيد من الجدية في الداخل عندما تبدأ في التأثير على السياسة الداخلية، كذلك تبدأ السياسة الخارجية بأن تصبح جدية حين تزج أصولا داخلية.

"قمامة داخلة وقمامة خارجة"، كما يقولون في عالم الحواسب. لن يجلب الارتباط السطحي أكثر من نجاح سطحي. لا يشتري المال سوى القليل على المدى الطويل ولا تترك القوة وراءها سوى القليل إثر رحيل الجنود. النتائج الدائمة تحتاج إلى التزام دائم. إن أنجح سياسة خارجية في الأزمنة الحديثة - تحول أوربة بعد الحرب العالمية الثانية - قد انطلقت بالتزام غير مسبوق قدمته الولايات المتحدة. كانت هناك أموال من مساعدات مارشال (مصممة بدهاء للتأثير على السياسة الداخلية في أوربة). وكانت هناك قوة عسكرية ممثلة بوجود القوات الأمريكية في أوربة، ولكن ما كان يهم هو ما مثلته

هذه الأموال والقوة العسكرية من سياسة التزام طويل الأمد لأوربة. وعكست الولايات المتحدة سياساتها التاريخية (التي ورثتها عن جورج واشنطن)[28] وقبلت تحالفاً معقداً ـ مثلما فعلت أيضاً في شرق آسيا. وحصلت مقابل ذلك على عكس تاريخي على حد سواء لمسار السياسة والسلوك في أوربة.

obeikandl.com

الحقيقة العامة الرابعة

السياسة الخارجية ليست حول المصالح فحسب

حين التقى هارولد مكميلان (Harold Macmillan) الرئيس كيندي في سنة 1957 من أجل محادثات ناسو(Nassau) بشأن المسائل النووية، كانت الاستراتيجية النووية البريطانية تواجه أزمة. فقد كانت الولايات المتحدة قد أعلنت للتو عن إلغاء برنامج سكاي بولت (Skybolt)، الذي كان من المقرر أن يكون أداة الوصول إلى الردع البريطاني. وكانت المسألة ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة مساعدة بريطانيا على الاحتفاظ برادع نووي مستقل، ربما بتوفير نظام بولاريس (Polaris). وكان المسؤولون على كلا الجانبين قلقين بشأن التهديد السوفياتي وبرامج الأسلحة، وإدارة التحالف، ومنطق الردع. وكان وزير الدفاع مكنمارا يتساءل عما إذا كان في مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة الاستقرار الاستراتيجي أن يكون للحلفاء أسلحة نووية تحت سيطرتهم المستقلة. وفي الوقت نفسه، كانت المباحثات جارية حول استحداث قوة نووية متعددة الأطراف تتألف من سفن يشغلها بصورة مشتركة عدد من الحلفاء وتحمل أسلحة نووية (تكون، رغم ذلك،

تحت سيطرة الولايات المتحدة). وكان الهدف من ذلك السماح للألمان بالمشاركة في نشاط نووي ومخاطر نووية من دون امتلاك أسلحة. وكان الاستراتيجيون قد بدؤوا يكتبون مقالات حول نظرية اللعبة ويستكشفون منطق التدمير المؤكد بصورة متبادلة والرد المرن واستراتيجيات نووية أخرى.

تجاهل مكميلان جميع هذه المسائل، إذ في عرضه الذي قدمه إلى كيندي، لم تكن الحجج التي ساقها حول الاتحاد السوفياتي، أو معالجة ألمانيا داخل الناتو، أو الأسلحة النووية أو الردع النووي، وإنما كانت حول بريطانيا. ذكر ماكجورج بوندي (MacGeorge Bundy) أن مكميلان أثار تاريخ بريطانيا وانتهى بمقاومتها ألمانيا النازية في سنة 1940، وقوله بأن التخلي عن (الردع المستقل) يعني أن بريطانيا ليست الأمة التي مرت بتاريخها السابق... إما يجب أن تبقى بريطانيا في النادي النووي أو أنه (مكميلان) سوف يستقيل وسيكون لدينا سلسلة دائمة من شاكلة غيتسكل (Gaitskell)، مما يعني على ما يفترض بريطانيا نصف مرتبطة ونصف محايدة[29].

يرسم جورج بركوفتش (George Perkovich) صورة مماثلة لافتة في دراسته البارعة لسياسة الهند النووية.[30] فهو يستنتج أن إحدى القوى الدافعة وراء برنامج الهند النووي

كانت رغبتها في تحقيق مركز قوة عظمى. وقد وازنت ذلك رغبة في إثبات التفوق الأخلاقي على قوى العالم الكبرى. وأدت الرغبة الأولى من هاتين الرغبتين بالهند إلى استحداث برنامجها النووي، بينما أدت الرغبة الثانية بها إلى تأخير التجارب بثبات والمضي ببطء فقط في الإنتاج للاستعمال العسكري. وكانت المواقف بدلاً من المصالح هي محرك السياسات. على صعيد تحليل السياسات، يمكن حتى الجدل بأن البرنامج النووي قد عمل ضد مصالح الهند الاستراتيجية: من خلال دفع باكستان إلى حيازة أسلحتها النووية الخاصة بها، فإن الهند قد تكون أبطلت الميزة التي يحتمل أن تتمتع بها دائماً في مجال الأسلحة التقليدية. أياً كان توازن المصلحة. فإن مضمون تحليل بركوفتش هو أن التوازن لم يكن وثيق الصلة على نحو استثنائي. لقد نشأت السياسات انطلاقاً من الهوية الوطنية وليس من المصلحة. (وحسبما يتضح، كان الحساب خاطئاً، فالأسلحة النووية لم تجلب مركز قوة عظمى، حيث تغيرت عملة القوة نوعاً ما منذ خمسينات القرن العشرين. وأثبت سقوط الاتحاد السوفياتي إفلاس تصور عسكري محض للقوة. ولا ينظر إلى الأسلحة النووية بأنها قابلة للاستخدام من قبل قوى تشعر بالمسؤولية).

إن الظاهرة نفسها - وهي أن السياسة لا تحددها دائماً المصلحة الوطنية - يمكن مشاهدتها في أماكن أخرى. وفقاً لحساب التفاضل والتكامل المعادي للمصلحة، ينبغي لإيران أن تتحالف مع إسرائيل أو أن تتخذ على الأقل موقفاً محايداً إزاء مسألة فلسطين إذ إن لإيران، شأنها شأن إسرائيل، عدداً من الدول العربية المجاورة المعادية احتمالياً - حسبما أوضحت الحرب مع العراق بقوة. ربما لجأت إيران إلى مقولة إن "عدو عدوي هو صديقي". ولكن عدم فعلها ذلك يظهر أن الهوية الإسلامية والتضامن الإسلامي أهم من مصلحة الدولة. ويمكن إبداء الملاحظة نفسها بخصوص بعض الدول العربية أيضاً. في جميع الحالات، فإن الشعور الشعبي عامل هام - يجب حتماً على الدول غير الديمقراطية الانتباه لذلك. إن فلسطين هي بالنسبة للعديد من الدول العربية قضية داخلية بقدر ما هي مصلحة سياسة خارجية، تماماً كما هي إسرائيل في الولايات المتحدة. إن الهوية تغلب المصلحة تماماً كما يغلب الداخلي الخارجي.

هذا هو أحد الأسباب الذي يجعل فهم الأجانب هاماً، فإذا كانت السياسة نتيجة حساب موضوعي للمصالح، يكاد لا يهم من هو صاحب المصلحة، فالعالم الحقيقي مختلف. إن

للإيرانيين والهنود والكوريين والصرب جميعاً آراء مختلفة عن أنفسهم وكل منهم يحدد مصالحه بطرق مختلفة.

تتعلق التوضيحات المقدمة هنا بالإطار الاستراتيجي الذي تكون ضمنه معظم السياسة الخارجية، حسبما تقول الكتب المدرسية، حول المصالح. حين قررت بريطانيا أن تصبح قوة نووية، حازت على سلسلة من المصالح - تم تقاسم العديد منها مع قوى نووية أخرى. وإن آراءها حول الحد من الأسلحة والتجارب النووية، وانتشار الأسلحة النووية وعلاقاتها مع قوى أخرى نووية وغير نووية - نجمت جميعها عن القرار الأساسي بامتلاك الأسلحة النووية. وتأتي بعض المصالح من التاريخ والجغرافيا بينما تكتسب مصالح أخرى نتيجة قرارات استراتيجية. عندما تقرر دولة ما أن تصبح دولة حائزة على الأسلحة النووية، وعندما تحصل على قواعد أجنبية أو تنضم إلى تحالف، فإنها تكتسب مصالح معينة كذلك، تشكل فيما بعد أساس سياستها الوطنية.

ما إن تحدد دولة ما مصالحها، حتى تفحص بعناية الأساليب التي يمكن تعزيزها بها والتهديدات الموجهة إليها. وتحاول معرفة ما يريده الطرف الآخر، وتبحث عن حلفاء - دول ذات مصالح مماثلة - وتنظر في نوع الصفقات التي تستطيع

عقدها، وكيف يمكن التوفيق بين مختلف مصالح الطرفين وكيف يمكن إيجاد حلول توفيقية. وتقوم بتخفيض التعريفات الجمركية على منتج واحد، في حال قيام الطرف الآخر بالشيء نفسه على منتج آخر، بل إنها توافق على سياسة مشتركة لا تستسيغها كثيراً وذلك من أجل الحفاظ على تحالف عريض. أو أنها في أغلب الأحيان، تصغي بطريقة مهذبة إلى ما يقوله الطرف الآخر، وتعد بأخذه بعين الاعتبار، ثم تفعل تماماً ما كانت تعتزم القيام به في المقام الأول.

رغم أن المصالح مسألة تأتي في المقام الثاني، فإن للغة المصالح دوراً هاماً في الشؤون الدولية. ولكونها على وجه التحديد لا تمس صلب قيم أو هوية بلد ما، فإن إيجاد أرضية مشتركة من خلال مناقشة المصالح أسهل مما لو جرت محاولة للتفاوض حول القيم. وما أن يتم تحديد مشكلة من حيث الخير أو الشر، حتى لا يعود هناك مجال للتفاوض أو الحل الوسط، إذ إن الحل الوسط على أساس التوفيق بين المصالح سيكون مؤقتا بشكل أساسي، حيث إن المصالح يمكن أن تتغير أو يعاد تعريفها، ولكنها يمكن أن تكون مرحلة مفيدة على طريق التوصل إلى تسوية أكثر ديمومة.

تتبع معظم السياسات الخارجية النوع نفسه من الروتين إذ تقع الأحداث في أماكن أخرى لا تحبها الدولة كثيراً، وأحداث لا يمكنها فعل شيء إزاءها. لذلك فهي تحتج قليلاً وتتلاءم قليلاً مع الواقع الجديد، ولكن النمط العام لحياتها الوطنية يتواصل بلا تغيير - ما عدا هامشياً، نتيجة الأمر الواقع الذي وافقت عليه مترددة في النهاية. أو لعلها بعد تحديد مصلحة هامة، تواصل رفض الواقع الجديد، إلى أن تتمكن، إن كانت محظوظة أو ماهرة، من تحقيق نوع من الانعكاس أو التوصل إلى حل وسط على أقل تقدير.

بين الفينة والأخرى يلزم اتخاذ قرارات ترغم الدولة على التخلي عن البحث عن مصالح وطنية محددة جيداً. هذه هي ما تسمى القرارات الاستراتيجية - هل ينبغي أن تنضم إلى تحالف؟ هل ينبغي أن تخوض حرباً تجعل وجودها في مهب الريح؟ هل ينبغي لها حيازة أسلحة نووية (أو التخلي عنها)؟ يمكن أن تعزى هذه القرارات إلى حساب المصالح، ولكنها يمكن أن تتخذ أيضاً على أسس مختلفة تماماً. إنها قرارات تتعلق بالغايات فضلاً عن الوسائل، قرارات تحدد المصالح بدلاً من قرارات تحكمها المصالح. إن مسألة، مثلاً، ما إذا كان استخدام القوة لاكتساب أراض أو المحافظة على قاعدة القانون الدولي

هو الأهم، لا يمكن البت بها فقط بالرجوع إلى المصالح الوطنية أو حساب التكاليف والمنافع. إنها ليست مجرد مسألة تكتيكية: إنما هي أيضاً مسألة تتعلق بنوع العالم الذي تريد أن تعيش فيه ونوع البلد الذي تريده أن يكون. هل كان في مصلحة جزيرة ميلوس اليونانية (Melos) محاربة أثينا في سنة 416 قبل الميلاد أو هل كان في مصلحة بولندا محاربة ألمانيا في سنة 1939؟ في سنة 1914، هل كان في مصلحة بلجيكا رفض طلب ألمانيا السماح بمرور قواتها عبر بلجيكا (منتهكة بذلك مبدأ الحياد الذي تأسست عليه بلجيكا)؟ لقد تم تدمير ميلوس وفقد 85 في المائة من القوات البولندية أرواحهم. وكان البلجيكيون يعلمون أنه كان من المستحيل إيقاف الجيش الألماني لمدة تزيد على بضعة أيام. إن السؤال عن المصالح هو السؤال الخطأ، إذ ما من بلد من هذه البلدان كان يقاتل نتيجة لحساب المصالح، وإنما كانت تقاتل لأن طبيعة الناس كانت كذلك ولم يكن لديهم رغبة في التصرف خلافاً لذلك. إن هذه النقاط في التاريخ توصف أحياناً بأنها "لحظات حاسمة". إنها عبارة ملائمة. إن ما يجري تعريفه هو الهوية الوطنية. في أوقات كهذه، قد تتصرف الدولة انطلاقاً من خرافتها الوطنية أو حتى انطلاقاً من استحداث خرافة جديدة. وتتدفق المصلحة الوطنية من هذه الهوية الجديدة.

تختار البلدان على المدى الطويل هويتها الخاصة بها، ويتم ذلك من خلال قرارات تتعلق بالسياسات التي تنشأ عادة عن ضغوط داخلية. إن الدساتير، أو الالتزامات بالقواعد الدولية (مثل الاتفاقية الأوربية بشأن حقوق الإنسان)، أو عضوية التحالفات أو القيم كما تنقل عبر نظام التعليم - جميعها لها تأثير على الهوية الوطنية. وبطرق مختلفة، اختارت السويد وأمريكا والهند وباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية جميعها هويات معينة، ليست أي منها حتمية.

في القرن التاسع عشر، كان إلغاء تجارة الرق هو الموضوع الرئيسي للسياسة الخارجية البريطانية. من مؤتمر فيينا، حيث كان هذا هدفاً تفاوضياً هاماً، عبر العقود الخمسة التالية، عندما استخدمت بريطانيا قوات بحرية (غالباً ما كان ذلك مخالفاً للقانون الدولي)، لم تكن المصلحة هي محرك السياسات وإنما التوافق الداخلي القوي المستوحى بصورة رئيسية من اعتبارات أخلاقية. وخلال المدة نفسها في الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، تحددت سياسة مترنيخ (Metternich) باعتبارات أكثر عمقاً: كان هدفه الرئيسي دعم أنظمة الحكم الملكية ضد تهديد الثورة والأفكار الجمهورية والقومية والسيادة الشعبية. أملى هذا الموقف نوع

الدولة الذي كانت عليه النمسا - إمبراطورية متعددة الجنسيات تحكمها سلالة عريقة في القدم. ولم يكن نتيجة حسابات سياسة داخلية أو سياسة خارجية استناداً إلى خريطة أوربة وميزان القوى، وإنما نشأ بدلاً عن ذلك انطلاقاً من التاريخ وطبيعة الدولة النمساوية نفسها. وفي وقت لاحق، كان اعتقاد الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية بوجوب إثبات أنها لا تزال قوة يعتد بها (بدلاً من المفارقة التاريخية في عصر من الدول الأمم) هو الذي أودى بها إلى الحرب العالمية الأولى وإلى تدميرها في نهاية المطاف.

واجهت بريطانيا سلسلة من القرارات الجوهرية أثناء القرن العشرين المضطرب. في سنة 1939، لم يكن القرار القاضي بإعطاء ضمانة إلى بولندا مجرد قرار لمعارضة السيطرة الألمانية في أوربة، وإنما كان قراراً - وإن كان قد اتخذ بلا وعي - يعرض الإمبراطورية الألمانية للخطر. ولم يتم اعتماد هذه السياسة بناء على حساب عقلاني للمصالح. لقد جادل البعض ظاهرياً، بأن المصالح البريطانية بعد سقوط فرنسا، كانت ستتم خدمتها على نحو أفضل عبر التفاهم مع هتلر. فقد كان يبدو مستعداً لترك الإمبراطورية البريطانية وشأنها، شريطة أن يتمكن من اكتساب إمبراطورية قاريّة لألمانيا. وقد نجم القرار

لمواصلة الحرب عن أكثر من غريزة بشأن نوع البلد الذي كانت عليه بريطانيا ونوع أوربة الذي كانت تريده - أو نوع أوربة الذي لم تكن تريده. وانطلاقاً من شعور باطني، كان هناك إقرار بأن هذا كان أهم من أية "ممتلكات" في الهند أو إفريقية. إن وظيفة الزعامة السياسية هي تحديد ما يريده الناس، حتى قبل أن يتمكن الناس أنفسهم من معرفته. لم تستند سياسة تشرشل إلى حساب تفاضل وتكامل للمصالح، ولكن إلى نفاذ بصيرة عميق في الشعب البريطاني وتاريخه.

بعد الحرب العالمية الثانية، جاءت مدة من تلك الفترات التي تم فيها إعادة تشكيل النظام الدولي، في هذه الحالة من جانب الولايات المتحدة إلى حد كبير (مع بعض المشورة من بريطانيا) ومن جانب الاتحاد السوفياتي الستاليني. سعى كلاهما إلى الرد على السؤال نفسه: كيف يمكن منع تكرار الحرب في أوربة وكيف يمكن تفادي انبعاث القوة الألمانية.

على الجانب الأمريكي، كان القرار الأولي هو الترويج لعالم من الأسواق المفتوحة والمؤسسات المتعددة الأطراف تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً ريادياً - وهو تغير عميق في وجهة نظر أمريكا عن ذاتها ودورها وعن نوع العالم الذي كانت تريده. وعلى الجانب السوفياتي، كان الحل الذي قدمه ستالين يقضي

بالاعتماد على القوة والخوف والسيطرة على حزام صحي. وكان التباين بين القوتين الأعظم على أشده في الطريقة التي تعاملا بها مع ألمانيا، إذ كان هدف الولايات المتحدة أن تكون ألمانيا ديمقراطية لا مركزية مقيدة في نظام متعدد الجوانب، في حين كان الحل الذي يريده الاتحاد السوفياتي دولة ألمانية تسيطر فيها الدولة على وسائل الإنتاج ويسيطر فيها السوفيات على القوات المسلحة. وعلى نطاق أوسع، مارست الولايات المتحدة سياساتها عبر مشروع مارشال (الذي فرض تخفيض الحواجز التجارية بين البلدان الأوربية)، ومن خلال إقامة اتحاد أوربي (بدءاً بمجتمع الفحم والفولاذ) وعبر المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (وفي الوقت المناسب، طرحت ألمانيا وفرنسا الخيارات الوجودية اللازمة لجعل الاتحاد الأوربي الواقع المركزي في السياسة الأوربية). إن الخيارات التي طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لم تأت من اهتمامات مختلفة - كلاهما كان يريد جعل أوربة مستقرة ومنع الانبعاث الألماني - ولكن من نوع المجتمعات التي ينتميان إليها. سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها من خلال الانفتاح والتعددية - إذ ما كان لأي شيء خلاف ذلك أن يدوم خمسين سنة لولا وجود مجتمع

منفتح ـ فيما استخدم الاتحاد السوفياتي القوة والسيطرة المركزية مما دل على طبيعته.

وفي نهاية الأمر، فإن الخيارات التي طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، خيارات عالمين مختلفين تماماً ونظامي قيم مختلفة ـ الجشع من جهة والخوف من جهة أخرى، كما قد يقول المتشككون ـ باتت في حالة صراع. وحينما حدث ذلك، تصرّف كل جانب ـ مثلما تفعل الدول حين تتصارع ـ بطرق مماثلة لبعضها البعض، باستخدام القوة والخديعة والتضليل. ورغم هذا، استمرت الحرب الباردة صراعاً بين وجهات نظر ونظم قيم عالمين مختلفين. بدءاً مما كانت موضوعياً أهداف ومصالح مماثلة ـ إنهاء العدوان الألماني وإقامة سلام في أوربة ـ طورت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيات تصورين مختلفين اختلافاً جذرياً عما يتعين أن يكون عليه العالم: سلام عبر الانفتاح والتعاون أو سلام عبر إلغاء الطبقة الرأسمالية والهيمنة العسكرية. وقد أسفر ذلك عن أربعين سنة من النزاع وعن موقف حدد فيه الجانبان مصالحهما من منطلقات متعارضة. وقد أدى بنا الصراع إلى أن يغيب عن أذهاننا تشابه المصالح، وإن تشابه السلوك أدى إلى أن يغيب عن أذهاننا الاختلاف في القيم.

في أعقاب الهزيمة الكارثية التي حاقت باليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية، أعاد البلدان اختراع نفسيهما - وفي كلتا الحالتين كان يوجد في العملية بعد هام للسياسة الخارجية. (فعلت إسبانيا شيئاً مماثلاً، محققة نجاحاً مدوياً، بعد موت فرانكو). وكان التحول نجاحاً لافتاً للنظر لكل من ألمانيا واليابان، بحيث يمكن للمرء أن يجادل على نحو (تافه نوعاً ما) أنهما كانتا تتصرفان انطلاقاً من المصلحة. ولكن هذا يحيد عن لب الموضوع، إذ إن الخيارات التي قدمها كل منهما كانت بصورة أساسية حول نوع البلد الذي يريدانه. وقد تدفقت المصالح والسياسات عن ذلك وليس العكس[31].

وفي سياق الكلام، يمكننا ملاحظة أنه في حين أن كلاً من اليابان أو ألمانيا لم تسلك سياسة خارجية عدوانية جداً، فإن لكل منهما تأثيراً قوياً على من حولهما - ربما أكثر من بريطانيا أو فرنسا، رغم أنه كانت لكل من هاتين الدولتين سياسة خارجية أكثر نشاطاً بالمعنى الكلاسيكي. ولقد مارست بلدان آسيوية عديدة سياسة يابانية تقضي بالسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مع ترك المسائل السياسية تهتم بنفسها. وفي أوربة، تم كسب الحرب الباردة برؤية قارة مزدهرة ومسالمة وموحدة - أسهمت فيها ألمانيا مسالمة ومستقرة مساهمة

رئيسية - وكذلك بمجهود حربي اقتضاه الاحتواء. إن الهوية ليست فقط أهم من المصلحة في تحديد السياسة حين يتعلق الأمر بالقرارات الاستراتيجية الكبرى، ولكن قد يحدث أيضاً أن يكون للهوية على المدى الطويل تأثير على الآخرين أكثر من تأثير سياسة خارجية مستنبطة بطريقة أكثر تقليدية. إن ما تكونه قد يكون أهم مما تفعله.

إن المسائل التي تتعلق بالحرب والسلم عاطفية فضلاً عن كونها عقلانية. قد يقول محللون من المذهب (الواقعي) القديم إن هدف السياسة هي على وجه التحديد إلغاء العنصر العاطفي وبالتالي وضع حدود لما قد يسببه النزاع من أضرار. وإن المشكلة في هذه النظرة هي أنها تتجاهل حقيقة أن الأمم هي عبارة عن مجتمعات. والمجتمعات هي في جوهرها لا عقلانية. إن الصلات التي تربط قد تكون تاريخية، أو دينية أو قبلية، أو يمكن أن تكون قائمة على تشاطر الخبرات والقيم. في مختلف الأحوال والظروف، فإن السياسة الخارجية - بشأن المسائل التي تؤثر على المصير الوطني أو الهوية الوطنية - سوف تعكس هذه العوامل شأنها شأن أي مفهوم عقلاني للمصلحة. إبان الأزمات على نحو خاص، يحتمل أن تعود أمة إلى جذورها وخرافاتها وتستجيب لما يحفزه قلبها بدلاً مما ينصحها به

عقلها. وغالباً ما تم تسخير هذه القوى اللاعقلانية بما فيه الكفاية من أجل الحروب والاضطهاد، ويبقى السؤال هو ما إذا كان بإمكانها أن تخدم قضية السلم والحرية أيضاً.

لا يكمن البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية في قرارات معينة بشأن هذه السياسة أو تلك، وبشأن العقوبات أو مبيعات الأسلحة. فالسياسة الخارجية مليئة بالمعضلات والحلول التوفيقية والغموض، إذ ما من سياسة تتصف بالكمال قط. في أحيان كثيرة لا توجد خيارات جيدة. إذا منحت ترخيصاً لبيع الأسلحة، يمكن أن تستخدم الأسلحة لاضطهاد الناس. وإذا لم تمنح ترخيصاً، يمكن أن تتعرض حكومة شرعية لتهديد من حركة متمردة مستعدة لارتكاب حتى أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. قد يعطي فرض العقوبات الحكومة حافزاً لتصحيح أمورها، ولكنه يمكن أن يسبب أيضاً مشقة عسيرة للأبرياء. إن تقديم معونات غذائية في الأراضي العربية المحتلة يمكن أن يساعد الناس هناك على البقاء ولكنه يخفف أيضاً تكاليف الاحتلال عن كاهل الحكومة الإسرائيلية. إن المعونة الغذائية المقدمة إلى كورية الشمالية تبقي الناس أحياء، ولكنها يمكن أن تساعد أيضاً في إبقاء نظام حكم كيم يونغ - إيل في سدة الحكم.

إن العمل في محيط عدم التيقن والتعامل مع حالات ليس للمرء فيها تحكم يذكر، ومحاولة التوصل إلى تسويات مع أناس لا يفهمهم المرء أو يثق بهم دائماً ـ كل هذا يؤدي حتماً إلى أخطاء وحلول وسط غير مستساغة. إذا ركزت الأخلاقيات تركيزاً شديداً على الوسائل ـ عدم استخدام القوة وعدم بيع الأسلحة ـ يحتمل أن تضل طريقها. وإن المحافظة على أيد نظيفة وأمينة قد تكون لها نتائج أقل استصواباً. لقد تم تصوير الحياد على أنه سياسة أخلاقية ولكن ـ حسبما تبين لهولندا في سنة 1939 ـ فإنه لم يمنع الحرب والغزو. إن العضوية في تحالف عسكري ـ رغم أنه يبدو سطحياً سياسة أقل توجهاً نحو السلام ـ يمكن أن تكون طريقة أنجع لتعزيز السلام (مثلما استنتجت هولندا بعد الحرب). في عالم تشكله القوة المسلحة، كثيراً ما لا يتوفر من بديل سوى استخدام القوة أيضاً. إن مذهب المسالمة ينقذ الضمائر وليس الأرواح.

ولكن الحجة القائلة إن المبادئ الأخلاقية لا مكان لها في السياسة الخارجية وإن كل شيء سيكون على ما يرام فيما إذا سعت البلدان كافة إلى مجرد تحقيق مصالحها الوطنية إنما هي حجة تخطئ الهدف. والأهم بكثير من السؤال كيف تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها هو السؤال كيف تحدد تلك

المصالح. هل نظرتها واسعة أم ضيقة؟ كيف تريد صوغ المستقبل؟ ما نوع البلد الذي تريد أن تكونه؟ ما نوع العالم الذي تريد العيش فيه؟ هذه هي الأسئلة المركزية للسياسة الخارجية وهي جميعها أخلاقية بشكل أساسي.

obeikandl.com

الحقيقة العامة الخامسة

توسعة السياق

"ما يجب أن يرافق دائماً أو يتم إخضاعه لنوع مختلف من التعهد الهادف إلى توسيع الآفاق وتغيير بواعث الرجال".

جورج كينان، *الدبلوماسية الأمريكية*

تأتي هذه الحقيقة العامة من ملاحظة أدلى بها جان مونيه (Jean Monnet)، القوة الدافعة وراء إنشاء الاتحاد الأوربي: عندما تواجهك مشكلة لا يمكنك حلها وسّعِ السياق.

على صعيد تكتيكي، من المعروف أن هذه الحقيقة العامة قديمة قدم السياسة الخارجية ذاتها. عندما فشل إدوارد الثالث في الحصول على دعم فلمنكي لحروبه ضد فرنسا، فرض حظراً على صادرات الأخشاب إلى فلاندرز، مما هدد شعب فلاندرز بالدمار - إذ كان النسيج صناعتهم الرئيسية - وأجبرهم على الانضمام إليه. هذه حالة نادرة من النجاح الفوري للعقوبات، رغم أن الإكراه لم يجعل الحلفاء الفلمنكيين حلفاء موثوقين، حسبما أظهر ذلك سلوكهم فيما بعد. إن سياسة كهذه تسمى اليوم عادة "الربط". إن كل نوع من

الربط ـ العقوبات، المساومات (صريحة أم ضمنية) أو تحالفات عريضة ـ كل هذه تنطوي على نوع ما من توسيع السياق. "إذا ساعدتنا بشأن مبيعات الأسلحة، نساعدك في مجال تبادل المجرمين". "إذا أعطيتنا قاعدة، سوف نتجاهل قمعك للمعارضة". "إذا أيدتنا في الأمم المتحدة، سوف نضمن لك الحصول على القرض الذي تريده"، وما إلى ذلك.

ويستطيع بلدان أحياناً العثور على حل توفيقي لمشكلة ما، ويعالجانها بمفردها ـ ويتوازعان الاختلاف، إذا صح التعبير. ويمكن تسوية النزاعات الحدودية، كتلك القائمة بين روسيا والصين، من خلال تنازلات متبادلة من هذا القبيل. غير أن هذا نادر نسبياً. إذ سيكون هناك عادة على الأقل بعض التفكير بشأن علاقتهما الأوسع نطاقا أو بشأن المقايضة في مجال آخر. (حين يلتمس الدبلوماسيون "علاقات حسنة"، فإنهم يقولون حقاً إننا قد نحتاج إلى حسن النية في وقت ما في المستقبل وإن إقامة علاقة واسعة النطاق يمكن أن يكون لها مردود على المدى الطويل). في الدبلوماسية المتعددة الأطراف الحديثة، تكاد توجد قاعدة بأنه لا يمكن حل المشكلات واحدة تلو الأخرى: بل يصح القول إنه كلما كبرت المشكلات كان ذلك أفضل. إن عدداً كبيراً من المشكلات يوفر فرصاً أكثر

للمقايضة. في حال وجود تفاوض دبلوماسي واحد فقط، عندئذ من المحتمل أن ينتج عن ذلك رابح وخاسر - أو على الأقل رابح ظاهر وخاسر ظاهر. أو ببساطة قد لا ينتهي الأمر أبداً، بسبب عدم توفر مقايضات كافية لإعطاء الخاسرين حافزاً للتوصل إلى تسوية. إن الحالة المثالية هي تلك التي يدعي فيها الجميع إحراز النصر. لذلك، قد تكون مجموعة أوسع من المشكلات مفيدة، إذ تسمح بعدد أكبر من المساومات. بل من المعقول أحياناً الانتظار إلى أن تتجمع لديك كتلة حرجة من المشكلات قبل أن تحاول معالجتها.

تتمثل إحدى مزايا الاتحاد الأوربي في أنه يجمع على وجه التحديد نطاقاً واسعاً من مواضيع البحث، مما يسمح للدول الأعضاء بأن تركز على المواضيع التي تهمها فيما تقدم تنازلات بشأن المواضيع الأخرى. (تتحقق مكاسب من تبادل الدبلوماسية فضلاً عن تبادل التجارة الدولية). غالباً ما يتم وصف المساومة الأوربية الأصلية - مع بعض التبسيط المفرط - على أنها صناعة ألمانية وزراعة فرنسية. حالياً نجد أن الحاجة إلى عقد صفقات واسعة هي أحد الأسباب التي غالباً ما تجعل المشكلات الأوربية تجد حلاً لها على صعيد القمة، إذ على هذا الصعيد فقط يمكن جمع موقع مكتب التجارب

الصيدلانية، وجنسية رئيس المصرف المركزي الأوربي، ومخصصات المعونة الإقليمية، والسياسات بشأن البيئة والزراعة ومصائد الأسماك ومئات من الأمور الأخرى. وإن كل واحدة من هذه المسائل التي يصعب حلها بمفردها يمكن معالجتها على نحو أسهل في سياق صفقة أوسع نطاقا.

يمكن أيضاً تطبيق مبدأ توسيع السياق على صعيد استراتيجي، ليس لمجرد أغراض المساومة وإنما أيضاً لجلب فاعلين آخرين ولتغيير الإطار الذي يرسم فيه آخرون سياساتهم. يقدم بسمارك مثالاً رائعاً. بعد أن حقق هدفه في توحيد ألمانيا تحت قومية محافظة، كان هدفه الإبقاء على الوضع الراهن الداخلي في أوربة. وفي سعيه لذلك، كانت أكبر مشكلة واجهته هي العداوة الحقودة التي أبدتها فرنسا في أعقاب ضم ألمانيا لمقاطعة الألزاس واللورين (وهو ضم يقال إن بسمارك لم يقبله إلا متردداً وندم عليه دائماً). لم يكن هناك أمل في المصالحة مع فرنسا في الإطار الأوربي، ولذلك سعى بسمارك بدلاً عن ذلك إلى توسيع الإطار وذلك بتشجيع الأطماع الإمبريالية الفرنسية ودعمها في عراكها مع بريطانيا بشأن مصر وعرضه على فرنسا تحالفاً ضد بريطانيا فيما يخص جنوب غرب إفريقية[32]. كان من شأن هذا أن يشكل إلهاء

مفيداً عن مسألة الألزاس واللورين وكذلك مخرجاً للغرور الوطني والحماسة العسكرية اللذين لم يشكلا أي تهديد لألمانيا. وكانت هذه طريقة أيضاً لتوريط فرنسا في النزاع مع بريطانيا، القوة الإمبريالية الكبرى آنذاك. بل إنها أعطت ألمانيا فرصة لإظهار نفسها بمثابة صديق لفرنسا. ولكن لم تنجح هذه السياسة، جزئياً لأنها لم تدم (تظل المثابرة إحدى الفضائل الدبلوماسية الكبرى). وبعد موت بسمارك، أصبحت ألمانيا إمبريالية أيضاً، ولكن لربما كان محتوماً لها أن تفشل على أي حال: على صعيد الشارع، كان الشعب الفرنسي يبدي بشأن الألزاس واللورين اهتماما لم يظهره بشأن مصر أو الهند الصينية ـ كانت الألزاس واللورين جزءاً من هويته. بينما لم تمثل مصر والهند الصينية سوى مصالحه فقط. ومع ذلك، كانت محاولة لافتة للنظر للتعامل مع مشكلة حدود أوربة من خلال توسيع السياق ليشمل عالم الإمبراطوريات خارج نطاق أوربة.

من الطبيعي أن تشرشل فكر مع التحالف الكبير وميثاق الأطلسي من منطلق سياقات استراتيجية واسعة. وقد فعل روزفلت مع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز الشيء نفسه. إن المفاوضات التي جرت بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن

استحداث مؤسسات بريتون وودز تقدم حالة مثيرة للاهتمام فيما يخص توسيع السياق. جرى حل التوتر الكامن بين رغبة الولايات المتحدة في تجارة حرة والحاجة البريطانية للإبقاء على نوع ما من النظام الموجه (إن لم يكن الإبقاء على نظام أفضلية إمبريالية) وذلك بتوسيع نطاق التفاوض لجلب تنظيم سعر الصرف، مما يجعل الخزينة الأمريكية لاعباً فضلاً عن وزارة الخارجية الأمريكية ومما يخلق رؤية أوسع للتنظيم الاقتصادي يتعدى مجال التجارة التقليدي[33]. وفي الوقت نفسه، فإن نظم التحالف التي بنتها أمريكا، في أوربة وآسيا على السواء، أدخلت أيضاً سياقاً مختلفاً وأوسع في مجال صنع السياسات فيما بين البلدان الأوربية وفي اليابان وكورية. واليوم، كذلك، عند النظر إلى الإرهاب على اعتباره تهديداً للنظام العالمي، تستطيع الولايات المتحدة بناء تحالف أوسع مما يمكن تحقيقه من خلال التركيز على حادثة واحدة أو عدو واحد. غالباً قد تكون " مسألة الرؤية" حول رؤية سياق أوسع.

يمكن استخدام قاعدة جان مونيه العامة على صعيد تكتيكي من المساومة اليومية أو يمكن استخدامها على صعيد استراتيجي لخلق وإدامة تحالفات جديدة من المصالح. إن ما فعله مونيه نفسه، بعد زهاء سبعين سنة من محاولة بسمارك

حل المشكلة الفرنسية الألمانية، كان استخدام هذه الحقيقة العامة ليس استراتيجياً فحسب، وإنما أيضاً على نحو وجودي نوعاً ما. من الناحية الاستراتيجية، كان الإنجاز الكبير الذي حققه مونيه هو إشراك المصالح الداخلية لمجتمع الأعمال الذي كانت لديه رغبة طبيعية تجاه التجارة عبر الحدود، في العلاقات الخارجية. إن الاقتصاد قوة للاندماج وللترابطات عبر الحدود، تماماً مثلما أن السياسة هي أحياناً قوة للتقسيم. تعمد مونيه إبقاء وزارات الخارجية - التي لديها مصلحة طبيعية في حرمة الحدود والحفاظ على السيادة - بعيداً عن استحداث الجماعات الأوربية. لقد جلب مجتمع الأعمال آفاقاً واسعة وروابط جديدة بين الحدود وكذلك قوة دهلزة داخلية أساسية.

إن توسيع السياق يعني على صعيد تكتيكي إيجاد وسيلة مؤقتة لتطبيق الإكراه أو الحوافز، فيما يعني على صعيد استراتيجي إشراك مصالح أوسع نطاقا. وهو يعني على صعيد وجودي تحويل الهوية. وتمثلت عبقرية مونيه في توسيع تعريف كلمة " نحن"، فقد خلق سياقاً أوربياً. ولو تركت فرنسا وألمانيا وشأنهما، لما تمكنتا أبداً من حل مشكلاتهما: كجزء من مشروع أوربي مشترك، كانت ثمة فرصة بإمكانية نجاحهما في ذلك. اليوم وقد اعتدنا على العلاقة

الطبيعية بين فرنسا وألمانيا - تعاون من جهة، وتنافس من جهة، وتصريحات طنانة بشأن الصداقة الأبدية من جهة، والمشاحنة اليومية من جهة أخرى بشأن قضايا أوربية دنيوية - فقد غابت عن أذهاننا الطبيعة الاستثنائية لمنجزات المصالحة. وإن قروناً عديدة من الحرب والأعمال العدائية التي كانت تقريباً جزءاً من الثقافة السياسية على كلا الجانبين من نهر الراين قد انتهت بإقامة الاتحاد الأوربي. "من نحن"؟ "ما نوع العالم الذي نريده"؟ لو جرى طرح هذين السؤالين في سياق أوربي أوسع بدلاً من إطار وطني، فإنهما سوف يفرزان إجابات مختلفة جداً.

ظلت المسألة الألمانية مدرجة على الأجندة الأوربية لمدة تربو على 300 سنة. إن الحل الأصلي، الذي طرحه ريشيلو، أي إيجاد دولة ألمانية ضعيفة، أفسح الطريق - وبفضل الوقت ونابليون وبسمارك - لألمانيا قوية. وإن السبيل الثالث لألمانيا أوربية حلّ المشكلة أخيراً على ما يبدو. غير أن هذا الحل لم يكن شأناً أوربياً محضاً، فالالتزام الأمريكي بأوربة كان عنصراً أساسياً. وبالفعل، لقد كان الرد الأوربي / الأطلسي على المسألة الألمانية تصوراً أمريكياً فضلاً عن كونه أوربياً. لقد جادل الضابط ماكلوي (Macloy) المفوض السامي الأمريكي

لألمانيا قائلاً " ليس هناك حل للمشكلة الألمانية داخل ألمانيا وحدها، إذ يوجد حل داخل المجتمع الأوربي - الأطلسي - العالمي[34]. وقد اقتضى تحقيق هذا إلزام ليس فقط القوات والأموال الأمريكية، وإنما المستقبل الأمريكي، أيضاً. وكان يعني إيجاد رؤية أمريكية لهوية غربية أوسع مجسدة في حلف الناتو وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبريتون وودز. فيما يخص الولايات المتحدة، استتبع هذا أيضاً تحولاً هاماً في الهوية، إذ بدلاً من السعي إلى تجنب الانخراط في حروب أوربية من خلال العزلة، فإنها سعت إلى تجنب الحروب الأوربية من خلال إقحام نفسها في السلام الأوربي. لقد أدامت هذه الهوية الغربية الأوسع عبر الأطلسي التحالف مدة خمسين سنة ولغاية الآن بقيت إلى ما بعد اختفاء "الشرق". وحسبما فهم إرنست بيفن (Ernest Bevin)، فإن الأمريكيين "وسعوا أفقهم وفهمهم... للولايات المتحدة لتشمل الأطلسي والعديد من مئات الملايين من الأوربيين الذين يعيشون وراء". [35]

لقد اقتضت إعادة صنع العلاقة الفرنسية - الألمانية في السياق الأوربي تغيراً جوهرياً، ليس في ألمانيا فحسب وإنما في فرنسا أيضاً. إن الطلب من دولة مهزومة إجراء تغيير ليس أمراً غير عادي. ومن هذه المنطلقات جرى تصور وإعداد تسوية

فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. إن رؤية أحد المنتصرين لضرورة التغيير أقل توقعاً: لعل كون فرنسا قد هزمت أيضاً في الحرب قد ساعد في هذه الحالة. وبالمثل، في استحداث الجماعة الأطلسية، لم تكن ألمانيا هي التي كان عليها أن تتغير فحسب، وإنما أيضاً الولايات المتحدة وحتى بريطانيا (التي حتى ذلك الحين لم تكن لها أبداً قوات مرابطة بصورة دائمة في القارة). كان لشعار تشرشل " في النصر، رحابة الصدر" مغزى عملي في البحث عن السلام.

سوف يحتاج إيجاد حل دائم للمشكلة الإسرائيلية / الفلسطينية إلى تحول إسرائيل وأيضاً تحول الهوية الفلسطينية، وربما إلى تغيير مماثل في الحجم في العديد من الدول العربية أيضاً. إن الإصرار على المحافظة على السيادة ورفض تكييف هويتنا نوعاً ما من أجل مهادنة الآخرين يعني الإصرار على الإبقاء على المشكلة.

لو كنا نعيش في عالم عقلاني محض، لكانت الحروب المحدودة بين دول حديثة عقلانية تنتهي عن طريق التفاوض ـ مبادلة الأراضي أو المال ـ وتكون النتيجة سلاماً دائماً على نحو معقول. كانت تسويات من هذا النوع شائعة في القرن الثامن عشر ولكن المشكلة هي أننا منذ منتصف القرن

التاسع عشر، نعيش في عالم أمم ومجتمعات وطنية. باتت العلاقات الدولية مسألة هوية فضلاً عن مسألة مصلحة. لا يتعين حل مشكلات الشعوب بالتوازن والتفاوض. أصبحت الألزاس ـ اللورين نقطة حاسمة في الهوية الفرنسية بعد الحرب الفرنسية ـ البروسية. وكانت مشكلة بريطانيا المسماة "المشكلة الايرلندية" مشكلة هوية، وهذا ينطبق أيضاً، جزئياً على الأقل، على المشكلات في البوسنة وفلسطين وقبرص وسري لانكا، وكوسوفو، والسودان، وبين الهند وباكستان، وبين الصين والتيبت وبين الصين وتايوان. مثل هذه المشكلات لا تحل من خلال إيجاد توازن للقوى. والسلام بين الأمم ليس مماثلاً للسلام بين الدول، ويجب أن تشارك في الحل الشعوب فضلاً عن الحكومات.

لماذا تتوقف البلدان عن محاربة إحداها الأخرى؟ لا يكفي القول إن ذلك من خلال توازن القوة أو من خلال الخوف. لماذا لا تتآمر إسبانيا وإيطاليا على مهاجمة فرنسا؟ لماذا لا تسعى ألمانيا إلى الاستيلاء على دول أضعف نوعاً ما تقع على حدودها الشرقية؟ لماذا لم تفكر اليابان في غزو كورية مرة أخرى؟ إن محاولة الرد على هذه الأسئلة من المنطلقات " الواقعية " المحضة للمصالح والقوة لا تدخل في صلب الموضوع.

لقد جرى وضع حد لبعض النزاعات من خلال خلق دولة واحدة - ما حدث في حالة إنكلترا واسكتلندا أو بافاريا وساكسونيا. ولكن في حالات أخرى، في أوربة الغربية أو في العلاقات عبر الأطلسي، تم بلوغ السلام عبر تطوير إحساس مجتمعي أوسع (ومعه علاقات ما بعد الحداثة بين الدول التي تسكن ذلك المكان). إن جعل السياق الأوسع سمة دائمة من سمات الحياة الدولية ينطوي على استحداث مؤسسات دائمة. إنها حقاً سمة محددة لعالم ما بعد الحداثة. إذا كان التوقيت صحيحاً، فإن تأطيراً كهذا يمكن أن يشجع على إيجاد تعريف أوسع للهوية. ينطوي توسيع العضوية عادة على تكاليف ومخاطر للأعضاء الحاليين، ومثلما أن السياسة الخارجية الحقيقية لا تبدأ إلا عندما تنخرط محلياً، كذلك فإن التوسيع الحقيقي للسياق لا يبدأ إلا حين تكون مستعداً لتقاسم الحقوق والمخاطر مع أولئك الذين كانوا غرباء حتى ذلك الحين.

بعد انقضاء زهاء أربعين عاماً على توسيع مونيه الآفاق الوطنية في أوربة الغربية، تخلى غورباتشوف عن لغة "الشرق" و"الغرب" وبدأ بدلاً عن ذلك في التحدث عن "البيت الأوربي المشترك" - وهو مفهوم (إذ يلزم أيضاً إجراء تعديل في الغرب

كي ينجح هذا) يعمل الجانبان حالياً ببطء على تحويله إلى حقيقة وسوف يستغرق هذا بعض الوقت ولا تزال تحدث نواحي سوء تفاهم في العلاقات مع روسيا. لن يتم التوصل إلى الثقة إلا ببطء ومن خلال تحوّل في الدولة والمجتمع الروسيين، بل سيتم الوصول إلى هوية مشتركة ببطء أشد. ولكن طالما أن الجانبين يتكلمان عن "شرق" و"غرب"، وبالفعل طالما أنهما يفكران بأنهما جانبان، فإن أفضل ما يمكن تحقيقه هو وقف لإطلاق النار وطريق مسدود. وإن هذا ليس كافياً في عصر نووي إذ لا يمكن ضمان سلام دائم إلا في سياق رؤية أوسع.

ما من شيء من هذا سهل. إن إعادة تحديد مصالح بلد ما أسهل من إعادة تحديد هويته. يمكن أن يضطر بلد ما إلى إعادة تحديد مصالحه من خلال الإكراه، ولكن ليس إعادة تحديد هويته. ولكن عندئذ يكون من السهل أيضاً عكس مسار تلك العملية والعودة إلى التحديد السابق للمصالح حالما يزول التهديد أو يتوقف الإكراه. (لدى استمرار الحظر على الصوف، كان لدى الفلاندرز مصلحة في الانحياز إلى فرنسا). وما إن تم رفع الحظر، حتى عادت الفلاندرز إلى حيادها السابق. وعلى نقيض ذلك، فإن التحولات في الهوية تغير المشهد

الدولي إلى الأبد؛ ولكن لا تأتي هذه التعديلات إلا كجزء من عملية يجب أن تشمل مجتمعاً كاملاً فضلاً عن زعامته السياسية. وعلى الأرجح، لن تحدث التعديلات إلا بعد حدوث نزاع متكرر أو أزمة متكررة كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وألمانيا. قد يتعين تغيير هياكل الدولة لتعكس هويات جديدة، هذه هي قصة أوربة لما بعد الحرب. ولعل الأزمات في العالم الإسلامي وفي إفريقية لن تجد حلاً دائماً إلا بحدوث تغييرات من هذا القبيل.

إذا كان توسيع السياق يحل المشكلات أحياناً، فإن تضييق السياق غالباً ما يكون سبيلاً لخلق مشكلة أو تفاقمها. مثلا، في البلقان، لقي الناس الذين كانوا يعتبرون أنفسهم يوماً ما يوغوسلافيين تشجيعاً من ميلوسفيتش وتردجمان وغيرهما كي يعرّفوا أنفسهم بأنهم صربيون أو كرواتيون بدلاً عن ذلك. يتم استحداث معظم الهويات جزئياً على الأقل من خلال الدعاية، أو التثقيف أو الحركات الفكرية. حالياً في البلقان، فإن أفضل أمل لإيجاد حل لا يكمن فقط في محاولة حل المشاجرات بين فرادى المجتمعات، وإنما يكمن في الوقت نفسه في وضع كل هذه المجتمعات ضمن سياق أوربي أوسع يشجع على نظرة أوسع للهوية عبر

العضوية في المؤسسات الأوربية والأطلسية. لقد حاربت كوستونيكا ميلوسيفيتش وهزمته في انتخابات سنة 2000 على خلفية برنامج يدعو إلى أن تصبح بلداً أوربياً عادياً، وبهدف أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوربي مارس دجينجيتش (Djinjic) السياسات التي أدت إلى اغتياله.

تنطوي الحروب الأهلية وانحلال الدول عادة على تضييق الرؤية ذاته الذي شهدناه في البلقان. ولا تعود الدولة هي بؤرة الشرعية ولكنها تصبح الفئة أو الجماعة الإثنية، وفي آخر الأمر العشيرة أو الأسرة أو حتى الفرد. فالنزاعات تُخلق بدلاً من أن تُحل. إن عملية الانحلال هذه إلى دولة ما قبل الحداثة يمكن مشاهدتها اليوم في العديد من الدول الإفريقية المنحلة: الصومال، الكونغو وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر.

"توسيع السياق" ليس معادلة أوتوماتيكية لحل مشكلات السياسة الخارجية - بدلاً من البدء بخطة ضخمة، من الأفضل دائماً في محادثات السلام البدء ببؤرة ضيقة والتركيز على عنصر طفيف أو على مسألة إجرائية كوسيلة لحمل الأطراف على التحدث مع بعضها البعض في المقام الأول والبدء في بناء الثقة. في غالبية الأحوال، من المعقول البحث عن وسائل للتوفيق بين المصالح كي تتمكن الأطراف من التعايش

أحدها مع الآخر ومع مشكلاتها المشتركة دون اللجوء إلى الاقتتال. ويتعين على البحث عن سياق أوسع وعن سلام دائم أن ينتظر، إذ نادراً ما تتوافر اللحظات التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك. عادة لا يكون الوقت مناسباً ولا يكون الزعماء مناسبين ولا يكون الناس مستعدين. إن نوعاً من القاسم المشترك في القيم والثقافة السياسية ربما يكون شرطاً مسبقاً. إن إيجاد حل دائم للمشكلات يحتاج إلى زعماء استثنائيين. في السير العادي للأمور، لا يريد الخاسرون إبرام صفقات ولا يرى الفائزون سبباً لإبرام صفقات. وقد ينتهي القتال ولكن النصر ليس أشبه بالسلام. ولهذا السبب، ثمة حاجة لرحابة الصدر والرؤية.

في تعامل الغرب مع الاتحاد السوفياتي، كانت توجد ثلاث مراحل عامة. فالعلاقات الطبيعية لم تكن ممكنة لمدة طويلة بعد الثورة إذ كانت الصورة السوفياتية للعالم (صراع بين الرأسمالية والشيوعية، حيث كانت الديمقراطية زيف يخفي عن العمال مدى اضطهادهم بينما كانت القوى الحقيقية التي تحرك الأحداث قوى اقتصادية) مختلفة تماماً عن صورة الغرب للعالم، لم تكن هناك لغة مشتركة ولم تكن هناك قواعد مشتركة. حاول السوفيات التحريض على الثورة في الغرب

وساند الغرب القوى المناوئة للثورة في الاتحاد السوفياتي. في هذه المرحلة كان خيارا السياسة الرئيسيان هما تغيير النظام والاحتواء. بعد فشل الخيار الأول (في الحرب الأهلية)، انكب الغرب على الخيار الثاني. كان يحتمل أن يسفر القتال المشترك ضد الفاشية عن تغيير في اللاعلاقة - حسبما كان يأمل روزفلت - ولكن شخصية ستالين أفسدت هذا.

في أعقاب موت ستالين وصدمة أزمة الصواريخ الكوبية، بدأت عملية حوار. وكان لا يزال الجانبان يعتبر أحدهما الآخر عدوين ولكنهما تمكنا من العثور على لغة مشتركة ومصالح مشتركة كافية للتوصل إلى اتفاقيات - رغم أنه لو رأى أي من الجانبين فرصة لتحقيق نصر حاسم على الآخر، لكان قد اغتنمها. وأخيراً، مع نهاية الحرب الباردة ومع حدوث تغير جذري في الهوية الروسية وهيكل الدولة الروسية، ثمة إمكانية في العثور على أساس أكثر صلابة وأكثر ديمومة للتوصل إلى سلام يتعدى تراصف المصالح. من أجل استخدام عبارات الجزء الأول، يجب احتواء ما قبل الحداثة أو التغريب، يمكن أن يسعى المرء إلى توفيق المصالح مع الدول الحديثة، ولكن السلام الدائم يأتي مع اندماج ما بعد الحداثة للهوية.

قد يجلب توفيق المصالح مدة هدوء - ليس سلاماً وإنما فتور. قد يكون هذا أفضل حل يمكن التوصل إليه في تلك اللحظة، وهو ليس هدفاً سهلاً على الإطلاق. هذه هي دبلوماسية احتواء النزاع، والحد من القوة وإدارة الأزمة - مقاربة ضرورية إلى أن تحين فرصة لحدوث شيء أفضل. ولكن التوصل إلى سلام دائم يحتاج إلى أكثر من ذلك، والشيء نفسه ينطبق على الإجراء العسكري. إن الطبيعة سريعة الزوال للنجاح العسكري تعني أنه من أجل جعله دائماً يلزم هيكل سياسي لتدعيم المكاسب والمحافظة عليها. قد يحاول الغزاة فعل هذا من خلال الإعلان عن نظام جديد: حسبما فعل نابليون وهتلر وستالين جميعهم. ومع ذلك، في كل حالة إما أنهم لم يعنوا ما قالوه أو - مثل حالة هتلر - فإن ما اقترحوه كان بغيضاً للغاية لجميع المعنيين تقريباً لدرجة أنه لم يسبب سوى العداء.

في النهاية، يعتمد السلام الدائم والمعول عليه على خلق الشرعية. إذا كان يراد للسلام أن يدوم، يجب أن يكون مقبولاً لدى الجميع. وهذا يتضح أشد ما يتضح في الحروب الأهلية - التي هي الآن الشكل الرئيسي للنزاع في العالم. إن

استعادة القانون والنظام يعني استعادة الشرعية. ولكن يصح هذا أيضاً على المجتمع الدولي.

كان نابليون على خطأ وعلى صواب في قوله: إن ما من شيء تأسس على القوة. إن ما ينطلق من ماسورة البندقية ليس هو القوة، وإنما الدمار والفوضى - حسبما يمكن مشاهدته في جميع تلك البلدان التي يتم فيها شراء وبيع مدافع الكلاشينكوف الرشاشة في الشوارع. إن القوة والنظام والسلام تنمو من الشرعية - ولكن لا بد من قوة تدعم كل هذا.

يمكن تصور الدبلوماسية بوصفها فن كبح القوة[36]. في الكثير من عالم ما قبل الحداثة والحداثة، يظل هذا صحيحاً. دول عديدة خطرة بطبيعتها الأساسية ولا يمكن كبح قوتها إلا بقوة مساوية لها أو أكبر منها.

في هذين العالمين، تظل الحرب الخيار المتبقي في حال عدم وجود سبيل آخر. ولكن بروز مجتمع ما بعد الحداثة في أوربة على مدى السنوات الخمسين الأخيرة يسمح لنا بأن نتخيل بأن تلك الحرب قد لا تكون حتمية. هناك بديل لكبح القوة من قبل قوة أخرى: أي ترويض القوة وإضفاء الشرعية عليها.

إن السمة التي تميز مجتمعاً دولياً حقيقياً، حيث يتم تقاسم ليس المصالح فقط وإنما الهوية أيضاً بل المصير كذلك هي أن تصبح السياسة الخارجية جزءاً من السياسة الداخلية. وقد بدأ هذا يحدث بالفعل في أوربة. إنها لسياسة سيئة في فرنسا أو ألمانيا أن تكون إحداهما على خلاف مع الأخرى. في معظم البلدان الأوربية، لا يود السياسيون أن ينظر إليهم بأنهم مناوئون للوحدة الأوربية. حتى في بريطانيا العلاقات السيئة مع أوربة هي دليل على سياسة سيئة (كانت عاملاً في سقوط مارغريت ثاتشر). وينطبق الشيء نفسه، وإن يكن على نحو أقل حسماً، على العلاقات عبر الأطلسي.

هناك من يعادون أية رؤية كهذه. يتحدث ايرفنغ كريستول (Irving Kristol) عن الوهم بأننا نتحرك نحو "مجتمع عالمي" في خاتمة المطاف حيث ستحل دبلوماسية تهدف إلى التوفيق بين مصالح الجميع محل الدفاع عن المصالح الوطنية. صحيح أننا بعيدون عن عالم كهذا. يوجد مجتمع أثّر على شكل الأمم المتحدة، وتوجد بعض المكونات الفاعلة على شكل ترتيبات للتعاون الدولي في مجالات التجارة والنقل والاتصالات اللاسلكية واللاسلكية ومجالات كثيرة غيرها. ولكن حين يتعلق الأمر بمسائل أمنية وباستخدام القوة، يظل

العالم عموماً عالم كل بلد وشأنه، ويكون الأمن أساس الأشياء كافة.

لذلك من الخطأ المبالغة في درجة النظام والشرعية في العالم ولكن من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يوجد مجتمع كهذا أبداً وأنه ينبغي ألا نحدده لأنفسنا بوصفه هدفاً نهائياً وبعيداً جداً. وقد يكون من المتعذر بالفعل بلوغ مثل هذا الهدف، ولكن إذا كان الحال كذلك، عندئذ يكون البديل هو شريعة الغاب وهذا يبدو مع تطور التكنولوجيا كريهاً بشكل متزايد. إن محاولة فعل الأفضل ليس ضرورة ملحة أخلاقية فحسب، إذ قد تكون ضرورية من أجل بقائنا. لا يبرر استخدام القوة إلا إذا كان يسهم في النهاية في إيجاد عالم أكثر تنظيماً وشرعية. إن إقامة الاتحاد الأوربي، في أعقاب أعنف مدة في تاريخ أوربة، يقدم دلالة على ما يمكن فعله، ولكن أيضاً على مدى صعوبة فعل ذلك. وحسبما كتب مونيه في خاتمة مذكراته: "المجتمع نفسه هو مجرد مرحلة على طريق عالم الغد الأكثر تنظيماً".

إن السبب الذي يحول دون معاودة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، رغم ألف سنة من التنافر، في التفكير بمحاربة إحداها الأخرى يأتي من إعادة تعريف نحن. ويندرج مع هذا شعور

بالانتماء للمجتمع ذاته - سواء يتم تعريفه كأوربة، أو الاتحاد الأوربي أو الغرب. إن هذا التوسيع النهائي للسياق - الذي جاء نتيجة إشراك المصالح الداخلية وجعل الأجانب أقل من أجانب بقليل - هو توسيع ليس للسياق فقط، وإنما لتعريفنا بأنفسنا. قبل أن نتمكن من البدء في بناء سياسة خارجية، علينا أن نسأل أنفسنا ليس فقط عن نوع العالم الذي نريد العيش فيه وإنما أيضاً من نحن؟ وكلما اتسع نطاق ردنا، يزيد الاحتمال بأن نتمكن نحن من العيش بسلام.

منذ أن بدأ البشر مع الزمان،

راحوا يكررون اجتماعاتهم في البرلمانات

وراح كل منهم بدوره يسمح لجاره بالكلام

بلهجة ناعمة دون تعريض حنجرته للالتهاب

آملين أن تقع كلماتهم المنطوقة المنغومة

على عقول مختلفة تأخذها على محمل التصديق

ليجمعوا بين تلك العقول بشيء من التوفيق؛

بكلام ناعم وسط الكراهية، التي

تتعامل بها الحيوانات الميتة فيما بينها بانتظام

كلام ناعم فقط يبطن العنف المتمترس في الوجود

لتشكيله كشيء أكثر تمدناً، وأندر من العفو الصادق.

فلم يكن هناك عمل أجمل من هذا في التاريخ،

ولم يفشل شيء بمثل هذا التواتر والتكرار...

كريستوفر لوغ

موسيقى الحرب

obeikandl.com